

أصول النظام القانوني لشركات المساهمة في الشريعة الأنجلوسكسونية القسم الأول *

الدكتور/ محمد الحموري
أستاذ مساعد - كلية الحقوق - الجامعة الأردنية
أستاذ زائر - كلية الحقوق - جامعة فرجينيا

مقدمة :

خلال القرون العشرة الاخيرة تطورت المؤسسة التجارية في بريطانيا من التجارة الفردية التي تنظمها الطائفة إلى الشركات المنظمه وشركات المال المشترك ، ثم إلى شركة المساهمة التي افرزتها الشريعة الانجلوسكسونية إلى العديد من دول العالم . وعلى الرغم من قوة السلطة الحكومية الانجليزية خلال فترة التطور تلك ، ومحاولاتها الجاهدة لضبط حركة رأس المال واخضاعه لمنطق القانون ، إلا أن رأس المال هذا كان قادرا ، بأساليبه المشروعة وغير المشروعة ، على ترويض تلك السلطات ، بل والتمرد على القانون عند الاقتضاء ، وبناء الشكل المؤسسي الذي يلائم مصلحته في النمو . وعلى الرغم من كل ما ابدته الدولة من مقاومه ، فقد كان عليها في النهاية ان تكييف اوضاعها وتصبح تابعا لرأس المال ، ثم لتضع سلطانها وراء ما يتطلبه من قواعد قانونية ملائمة لنموه . ومع تصدير أو استيراد النظام القانوني لشركات

* نلفت نظر القارئ الكريم ، الى أن تقسيم البحث الى قسمين على عديدين ، هو تقسيم صناعي اقتضته الاعتبارات الفنية التي تحكم اخراج المجلة ، وتحديد حيز معين لكل بحث في العدد الواحد لا يمكن تجاوزه .

المساهمة إلى العديد من دول العالم ، ساد ما قرره تجار لندن المغامرون في القرنين الخامس عشر والسادس عشر ، ليكتب على شعوب هذه الدول أن تعيش في ظل نظم اقتصادية وتجارية تابعة إلى النظم التي وضعتها شركات المساهمة تلك ، إلى حد يذكر بتلك الايام الخوالي عندما كانت طوائف التجار تفرز الحكومات وتشرع القوانين في القرون الوسطى .

ولا غرابة في الامر ، اذ الليلة شبيهة بالبارحة ، ذلك أن الولايات المتحدة الامريكية ، قيادة العالم الرأسمالي اليوم ، هي محصلة لاتحاد شركات المساهمة التي قادها التجار المغامرون في بداية القرن السابع عشر . فقد تقاسمت شركات هؤلاء التجار ، الوافدين عبر المحيط ، ارض الهنود الحمر ، لتستأثر كل شركة بمساحة من الارض ، اصبحت تسمى ولاية ، واطلقت مجالس الادارة على نفسها إسم حكومات ، لتتحد بعد ذلك هذه الحكومات في اطار دولة كبرى اسمها امريكا ، حيث لا تزال بصمات شركات المساهمة ظاهرة على نظامها حتى الآن^(١) .

نيويورك ، عاصمة النظام الرأسمالي العالمي ، بدأت بانشائها شركة الهند الشرقية الهولندية عام ١٦٢٦ ، ليستكمل بناءها الشركات الانجليزية عام ١٦٦٤ ، بعد أن طردت الشركة الهولندية منها^(٢) ، ولتصبح كغيرها إحدى شركات أو ولايات الاتحاد . وعلى هذا فمن الطبيعي أن يسيطر على العلاقات الدولية للشركات أو الولايات المتحدة هذه منطق التعامل التجاري لشركة المساهمة .

لست معنيا بالسياسة في هذا البحث ولا حتى بالتاريخ السياسي لشركات المساهمة ، لكن امريكا مثال حي لامتداد هذه الشركات فرضه وضوحه على هذه المقدمة . وانما الذي تعني به هذه الدراسة ، هو الكيفية التي تطور بها

(١) Encyclopaedia Americana, Vol. B, under the title Corporations, P. 14; see also

Encyclopaedia Britannica Vol. 6, under the title Corporations, p. 526.

(٢) الهامش السابق .

النظام القانوني للشركات في وطنها الام ، بريطانيا ، نظرا لأن هذا النظام بعينه هو الذي امتد إلى العديد من النظم القانونية في العالم .

في عام ١٩٠١ كتب الاستاذ برودهيرست ، في مجلة القانون التي تصدرها جامعة اكسفورد ، مقدمة لبحثه عن تجار المخازن ، الذين عرفتهم بريطانيا في العصور الوسطى ، يقول في مطلعها «ان اسلافنا القدامى لا يزالون حتى هذا اليوم يسيطرون على تشكيل معتقداتنا وعواطفنا ، بل وحتى دوافع سلوكنا . أما نحن فلا زلنا نتحمل وزر ما صدر عنهم من خطايا ونجني ثمار ما قاموا به من فضائل . اننا لا نزال نتوارث خطايا وفضائل اجيال سابقة على الرغم من انهم لم يقصدونا بها . ان ما وضعوه من نظم قانونية لهم حكمت بنفس المنطق اجيالا تفصل بينها القرون»^(٣) لم يكن برودهيرست ، بالقطع ، يقصد غير الامه الانجليزيه عندما كتب هذا منذ ثلاثة وثمانين عاما ، لكن الحقيقة هي أن النظم القانونية التي وضعها اسلاف برودهيرست القدامى بخطاياها وفضائلها امتدت لتحكم غيرهم من الامم ، بصرف النظر عن مدى ملائمتها لهم .

كان هدف البحث هذا ، ان يكون مقدمة تاريخية لدراسة مقارنه أقوم باستكمالها في كلية الحقوق - جامعة فرجينيا ، تتعلق بشركات المساهمه ، ووجدت نفسي اتعقب جذور النظام القانوني لهذه الشركات ، حتى وصلت إلى القرن الحادي عشر ، عندما كانت مراسيم ملوك النورماند تمنح الشخصية المعنوية لطوائف التجار ، لتمتد هذه الشخصية بعد ذلك إلى شركات القرنين الخامس عشر والسادس عشر ، حيث تكون من ممارستها اسس النظام القانوني لشركات المساهمة . وكان من الصعب ان تتحمل دراسة مخصصة لشركات المساهمة اليوم ما تجمع لدى عن جوانب التطور القانوني والتاريخي لنظامها القانوني ، الأمر الذي دفعني إلى تخصيص دراسة مستقلة له ، خاصة وأن المكتبة القانونية العربية تحتوى على القليل من الدراسات القانونية المتعلقة

Brodhurst, S., The Merchants of the Staple, 17, Law Quarterly Review (1901) p. 56

(٣)

بالنظام الانجلوسكسوني .

وسوف نقسم هذه الدراسة إلى فصول ثلاثة ، نبحث في اولها تطور المؤسسة التجارية من الطائفة حتى ظهور شركات المال المشترك ، وندرس في ثانيها تطور النظام القانوني الذي اتخذته هذه الشركات ، ونخصص ثالثها للتنظيم التشريعي الذي تكامل لهذه الشركات في القرن التاسع عشر .

الفصل الاول

مراحل التطور التاريخي للمؤسسية التجارية

١ - تمهيد وتقسيم :

إن ظهور شركات المساهمة وما يحكمها من نظام قانوني في الشريعة الانجلوسكسونية لم يكن وليد تنظير أو تخطيط مسبقين ، وإنما كان افرازا لعوامل تاريخية اقتصادية واجتماعية وسياسية عاشتها بريطانيا منذ دخول وليم الفاتح اليها حتى القرن التاسع عشر . ولقد تدرجت المؤسسية التجارية التي سيطرت على السوق من الطائفة إلى الشركات المنتظمة ثم إلى شركات المال المشترك على نحو مكنت فيه كل مرحلة من بروز المرحلة اللاحقة عليها ، الامر الذي يقتضى تعقب هذا التطور ، ولذلك فسوف نقسم هذا الفصل إلى فرعين ، نبحث في اولهما جذور شركات المال المشترك ونخصص ثانيهما لظهور هذا النوع من الشركات .

الفرع الاول

في الجذور

٢ - طوائف التجار في بريطانيا

لحقت دورة التاريخ بدولة الرومان ، فتقاعدت امبراطوريتهم الغربية تاركة وراءها الجزية الانجليزية ، نهبا لغيلان البربريه ، تبحث عن حاكم يقبها شرور التمزق . وهكذا في عام ١٠٦٦ اعلن تتويج وليم الفاتح على الجزيرة الوادعه ، حتى اذا ما طواه التاريخ ليتعاقب عليها من بعده عشرات الملوك من مختلف السلالات .

بها أن تستصدر مرسوما ملكيا بذلك^(١٢) . وحتى منتصف القرن الخامس عشر كان التاج قد اصدر العديد من المراسيم لطوائف التجار وطوائف الصناع^(١٣) التي تزايدت تعقيدات تنظيمها بعد ذلك ، حتى اصبحت كل طائفة تحتكر تجارة أو صناعة حرفتها ، وتمكنت بأموالها التي نمت تدريجيا أن تستمر في ترويض ملوك بريطانيا ، كما استمرت مثيلاتها في ترويض ملوك أوروبا ، ثم بعد ذلك لتفقد هؤلاء الملوك وراءها لعصر استعماري باسم التجارة ، امتصت خلاله ، ولا تزال ، دماء العديد من الشعوب . فقد كان على صاحب كل حرفة أن ينضم إلى الطائفة التي تمثل حرفته ، حيث التجاره أو الصناعة في الحقل الذي تحتكره مقصورة عليهم ، مدينة كانت منطقة النفوذ أم أكثر^(١٤) . وكانت الغاية الاولى من نشوء الطوائف هذه تنظيمية بحتة ، ثم تجاوزت بعد ذلك حدودها . فقد بدأ عمل الطائفة بالاشراف على التجاره أو الصناعة التي تمثلها ، من حيث الاسعار والمواد والادوات المستخدمة وساعات العمل والاجور وعدد المتدربين وتحديد واجباتهم ، وكانت تمارس سلطات عقابية على من يخرج عن الحدود المرسومة^(١٥) . وقد ساد بين افراد هذه الطوائف في

(١٢) ومنذ دخول ملوك النورماند الى الجزيرة الانجليزية ، لم تعد الحماية ذاتية قائمة ، على الجهود المشتركة لأبناء المدينة البرج borough ، فقد حل مكان ذلك سلطان الملك ، ليقدم الحماية المطلوبة في مقابل دفع هدايا أو مساعدة للملك ، تطوره الى رسوم بعد ذلك . ومنذ ريتشارد الأول عام ١١٥٧ ، شاع شراء المراسيم الملكية من قبل المدن للتمتع بمزاياها الاستقلالية السابقة ، ومع القرن الثالث عشر كان المرسوم يمنح للمدينة شخصية مستقلة تفتح الأسواق وتجيبي الرسوم بمقتضاه .

Levy, A.B., Private Corporations and Their Control, London, 1950, vol. 1, p. 13; Carr, op.cit., p. 176; Holdsworth, vol. 1, p. 341, vo. 8., p. 193; Scott, op. cit., p. 5; Williston, S. History of the law of Business Corporations Before 1800, 2 Harvard Law Review (1888) pp. 108-109; Brodhurst, op. cit. p. 60.

(١٣) ومن هذه الطوائف طائفة الصاغة Goldsmiths حيث حصلت على مرسومها عام ١٣٣٧ وطائفة تجار الأقمشة Mercers عام ١٣٧٣ وطائفة البازارية Haberdasher عام ١٤٣٣ وطائفة الخياطين Merchant Tailors عام ١٤٦٦ : ويلستون ، المرجع السابق ص ١٠٨ .

(١٤) Levy, op. cit, p. 15; Holdsworth, op. cit, vol. 8, p. 194; Scott, vol. 1, p. 6; Carr, p. 177.

Holdsworth, vol. 4, p. 324, vol. 8, p. 194; Carr, p. 177 (١٥)

البداية ، كما يقول البعض ، علاقات موده كانت مبعث راحة نفسه لكل منهم كتلك التي تتحقق للمسيحي عند لقاء اخوته^(١٦) . وكان الكل قانعا بتلك السلطة التي تمارس عليهم ، لأن مصدرها تفويض الهي يتدرج عبر البابا والمملك ، حتى يصل إلى من بيده السلطة عليهم من خلال سلسلة من الوكلاء^(١٧) . ولقد كان على العضو أن يحلف يمين الولاء لطائفته وان يحضر اعيادها ويشارك في اجتماعاتها ويكتم اسرارها ، وان اقترف اثما استحق عقاب الحنث باليمين ، ثم جزاء الاخلال بالعقد الذي ابرمه معها عند الدخول^(١٨) . وفي مرحلة لاحقة اصبحت الطائفة تتدخل في الحياة الخاصة لاعضاءها حتى وصل بها الامر الى التدخل في حياته الاسرية^(١٩) . ومع ازدياد أهمية الحرفه حيث لا تجاره أو صناعه لغير اعضائها ، ازدادت صعوبات الانتماء إليها لارتفاع رسوم وأعباء العضويه ، وأصبحت أولويه الانتماء للأبناء وقرابة الدم والاصدقاء^(٢٠) ، كوسيلة لاحتكار التجارة واقتصارها على من اصبحوا ملوك المال في عصرهم . وحتى يتكامل سلطان هذه الطوائف ، فقد طورت قوانين خاصة بها ، في صورة اعرافها التجارية ، لضبط سلوك اعضائها والمتدربين لديها ولتحكم ما ينشأ بينهم من خصومات^(٢١) . ولقد تبنت الدوله هذه القوانين - الاعراف ، واصدرت بها تشريعا خاصا يؤكد الزاميتها^(٢٢) ، لانها قانون الطبيعه العادل^(٢٣) . بل اكثر من هذا ، فقد اوجدت هذه الطوائف قضاءها

(١٦) يقول الاستاذ كار في وصف العلاقة بين أفراد الطائفة :

“Just as men met as Christians for mutual comfort and spiritual benefit, so they met as members of a guild for mutual protection and earthly benefit”. Carr, op. cit., p. 177.

Carr, op. cit, p. 181 (١٧)

Ibid, p. 182 (١٨)

Holdsworth, vol. 1, p. 540 (١٩)

Williston, op. cit, p. 80-81; Holdsworth, vol. 8, p. 194-195, Levy, p. 15; Scott, l.p. 6. (٢٠)

Holdsworth, vol. 4, 341 (٢١)

Ibid. (٢٢)

Holdsworth, vol. 1. p. 528 (٢٣)

Piepowder Court (٢٤)

الخاص بها ، في صورة محاكم تسمى محاكم ذوي الأقدام المعفّرة^(٢٥) ، لتطبق قانون التجار العادل^(٢٦) .

٣ - تجار المخازن

لم يصل السوق الانجليزي إلى هذا النوع من المؤسسيه الطوائفيه نتيجة تطور ذاتي معزول عن الخارج ، وإنما ساعد على ذلك التجار الوافدون إلى السوق الانجليزي من اوروبا : فقد حققت الحروب الصليبيه المدن الايطاليه بمادة الحياة ، عندما سهلت لها التعامل التجاري مع الشرق^(٢٧) والافاده من التطور الذي وصلت اليه مجتمعاته . ومع تدفق المال الذي جلبته التجاره على نحو لا يقارن بدخل الزراعة ، برعت هذه المدن في ابتداع اساليب التجاره وتطويرها للمواد التي تحتاجها اسواقها^(٢٨) . وظلت هذه المدن فترة طويلة من الزمن استاذا يعلم اوروبا اساليب التجارة وفنونها ، ومشروعها لفرزاليها الاعراف التي تناسب مصالح التجار . لم تستطع البحار المحيطه بالجزيرة الانجليزية

(٢٥) كانت الأسواق الموسمية Fairs تعقد في المدينة البرج Borough ، وكان في كل سوق محكمة تشكل من التجار الذين يؤمن السوق ، حيث يأتي هؤلاء سيرا على الأقدام فتتغير بالتراب أقدامهم ، ونظراً لأن المحكمة تشكل من هؤلاء التجار ، فقد أطلق عليها اسم محاكم ذوي الأقدام المعفّرة : Piepowder Court وكانت تتميز هذه المحاكم باستمرارية انعقادها وسرعة فصلها في المنازعات . وخلال القرنين ١٣ ، ١٤ كان يمتد اختصاص هذه المحاكم الى كافة المنازعات التي تنشأ أثناء انعقاد السوق Fair ما عدا تلك المتعلقة بالجنايات والملكية العقارية ، وبعد انتهاء موسم السوق ، كانت تستمر في حكم المنازعات التي تنشأ في المدينة ، وكان على السلطات في هذه المدينة أن تتولى تنفيذ أحكام تلك المحاكم . ومنذ أن صدر قانون عام ١٤٧٧ يحدد اختصاص هذه المحاكم بالمنازعات التي تنشأ أثناء فترة انعقاد الأسواق ، ويجعل الاختصاص لباقي العام لمحاكم القانون العمومي ، بدأ نفوذ هذه المحاكم في التقلص تدريجياً حتى تلاشي كلياً خلال القرن السادس عشر ، يراجع في كل ذلك :

Holdsworth, vol. 1, pp. 535-539

Holdsworth, vol. 5, pp. 60 et seq.; Levy, op. cit, vol. 1, p. 8.; See Encyclopedia (٢٦)

Americana, vol. 8, under the title Corporations, pp. 13 et seq.

(٢٧) المراجع المشار إليها في الهامش السابق .

اعاقة تقدم التجار اليها ، وأصبح السوق الانجليزي ، خلال القرن الثالث عشر ، يغص بالتجار الاجانب ، القادمين من اوربا مصطحين معهم تقاليدهم واعرافهم التجارية^(٢٨) . ولقد تمكن هؤلاء التجار من السيطرة على تجارة الجزيرة ، ليشهد مجتمعا الزراعي صراعا بينهم وبين التجار الانجليز استمر حتى اواخر القرن الخامس عشر^(٢٩) .

كان ملوك الجزيرة بحاجة إلى المال ، ووجدوا في هؤلاء التجار الاجانب بكرة حلوبا لهذا المال لا ينضب ضرعها : التجار يغدقون المال على الملك ، وفي المقابل تسهل لهم مراسيم التاج احتكار السوق^(٣٠) . وعلى الرغم من نمو سلطات البرلمان الانجليزي الذي نشأ عام ١٢٩٥ ، إلا أن الملك تمكن من استصدار تشريع يعطيه حق منح الامتيازات للتجار الاجانب ، حيث نشأ بمقتضى هذا القانون سوق أو مخزن^(٣١) في كل مدينة من المدن الخمس عشرة المبيته فيه ، بحيث لا يجوز تصدير أية بضاعة إلا تلك التي يتم بيعها في هذه المخازن ولا يجوز أن يتولى تجارة التصدير إلا التجار الأجانب^(٣٢) . كما نشأ في

(٢٨) Holdsworth, vol. 4, p. 34, vol. 8, pp. 99 et seq; Levy, p. 16, Brodhurst, pp. 59-60.

(٢٩) Ibid; Schmitthoff, p. 18; Ward, op. cit, p. 296.

(٣٠) Holdsworth, vol. 1, p. 542; Brodhurst, p. 59; Levy, p. 15, Cunningham, p. 289;

Russell-Unwin, op cit, p. 129.

Staple

(٣١)

(٣٢) أدى صراع البارونات مع الملك الى انتصار البارونات باستصدار الماچنا كارتا Magna Carta ، حيث تأكد أن سلطان الملك ليس مطلقاً وأن للشعب حق مراقبة الحكومة . وقد أدى هذا الانتصار الى انتصار أكبر وهو انشاء البرلمان الانجليزي وانعقاده عام ١٢٩٥ . لكن أسباب الملك بضرورة منح امتيازات للتجار الأجانب ، كانت طاغية ، إذ هم مصدر دخله وثروته ، سواء في صورة رسوم أم في صورة قروض . ولذلك صدر قانون عام ١٣٠٣ ليقضي بمنح التجار الأجانب حرية الاتجار داخل المدن الانجليزية ، وتقديم كافة التسهيلات لهم ، وشمولهم بالحماية والرعاية الملكية ، وتقديم العدالة لهم بأقصى سرعة ممكنة . ولقد تم تنويع هذه الاحتكارات للأجانب بصور قانون المخازن عام ١٣٥٩ الذي جعل التجارة الخارجية في الأسواق ، وهي تتمثل أساساً بمنتجات بريطانيا في ذلك الوقت الأصواف والجلود ، حكرًا على هؤلاء التجار : انظر في ذلك :

Holdsworth, vol. 1, pp. 352, 451-542; Brodhurst, p. 59, Levy, p. 15.

هذه المخازن محاكم خاصة بها ، اسمها محاكم المخازن^(٣٣) لتفصل في منازعات التجار وتطبق قانون التجار - العرف العادل^(٣٤) ، شأنها في ذلك شأن محاكم ذوي الاقدام المعقرة . ولقد أدت هذه الامتيازات إلى اثاره حفيظة التجار الانجليز^(٣٥) ودخلهم في صراع طويل مع التجار الاجانب ، انتهى بسيطرة الانجليز على تجارة المخازن مع منتصف القرن الخامس عشر^(٣٦) .

٤ - ظهور مجموعات التجار المغامرين

رأينا أنه حتى أواخر القرن الخامس عشر ، فقد تركزت التجارة الداخلية في الاسواق Fairs ، يحتكرها التجار من اعضاء الطوائف ، كما تركزت التجارة

Courts of the Staple

(٣٣)

(٣٤) كان يتولى رئاسة المخزن حاكم يوكل إليه الاشراف على الأوزان وجودة البضاعة ثم وضع خاتم السوق عليها قبل التصدير ، وله احالة الأمر الى محكمة المخزن عند الاقتضاء . وكان قانون هذه المحكمة غريباً : فعند نشوء أي خلاف ، كان ينظره في الحال أربعة أو خمسة تجار من الموجودين في السوق ، ومعظمهم من الأجانب ، وعليهم تطبيق عرف السوق وليس قانون الدولة ، وكان هذا العرف يقضي بأنه إذا ارتكب التاجر الانجليزي خطأ فتصادر أمواله الى التاج ، أما أموال التاجر الاجنبي فلا تطبق عليها هذه المصادرة ، كما كان للأجنبي الخيار بين اللجوء الى قضاء الملك أو قضاء المخازن ، تبعاً لما يراه مناسباً لمصلحته :

Brodhurst, pp. 62-67; see also, Holdsworth, vol. 1, pp. 540 et seq; Levy, p. 15

(٣٥) شكل تجار لندن تجمعا خاصاً بهم للوقوف في وجه التجار الأجانب ، ووضعوا بعض القواعد المنظمة للتعامل بينهم وبين هؤلاء التجار ، لكن التجار الاجانب لم يأبهوا بها ، الأمر الذي دفع اللندنيين الى التظلم الى الملك أدوارد الأول عام ١٢٧٢ ، فأجابه باصدار مرسوم يمنح مزيداً من الامتيازات للتجار الأجانب أهمها منحهم أماكن ملكية خاصة تحظى بحماية الملك لايوائهم :

Brodhurst, p. 59

ومن جهة أخرى ، فإذا كان وجود السوق في احدى المدن الانجليزية مصدر انتعاش لها ، فقد كان الملك يتفنن في استخدام المرسوم الذي يمنح سلطات المدينة حق اقامة السوق في مدينتهم ، فالمدينة تدفع ثمن مرسوم انشاء السوق ، ولكن إذا قامت مدينة أخرى مجاورة بدفع مبلغ أكبر للملك ، استخدم الملك صلاحياته بتحريك السوق ونقله الى تلك المدينة وهكذا ،

Brodhurst, p. 71.

Brodhurst, p. 73; Levy, p. 16

(٣٦)

الخارجية القائمہ اساسا على تجارة الأصواف في تجارة المخازن وفقا للمنطق الطوائفي . ومنذ أواخر القرن الثالث عشر بدأ يتسرب إلى السوق الأقمشة الصوفية والملابس الصوفية المصنوعة ، مصدرها الريف الانجليزي^(٣٧) ، ومع القرن الرابع عشر ظهرت مجموعات من التجار يتركز نشاطها في التعامل بهذه السلع المصنوعة^(٣٨) . ومع صدور قانون ١٣٣٨ الذي حرم على غير العائلة المالكة ارتداء الملابس المصنوعة خارج بريطانيا^(٣٩) ، ازدهرت الصناعات الصوفية ، إلى حد شهد السوق الانجليزي كميات كبيرة منها ، لا تجد من يستهلكها^(٤٠) . ولقد استغل مجموعة تجار لندن هذا النوع من التجارة ، فشكّلوا تجمعا خاصا بهم أطلقوا عليه اسم مجموعة التجار المغامرين^(٤١) ، ليتولى تصدير هذه الصناعات إلى خارج بريطانيا وحصلوا على مرسوم ملكي خاص بهم عام ١٤٠٧^(٤٢) . وبالتدريج بدأت تجارة تصدير الصوف في الاضمحلال ، ليحل مكانها تصدير الاقمشة والصناعة الصوفية ، وأخذ نجم التجار المغامرين في الصعود ، حيث تمكنوا من جمع الثروات الطائلة والاقتراب من التاج والحصول على ما يبتغون من امتيازات والقضاء على امتيازات التجار الاجانب^(٤٣) ، حتى اصبحت تجارته الخارجية في الدولة حكرا على مجموعات التجار المغامرين وما انبثق عنها من شركات^(٤٤) ، كما سنرى .

٥ - الشركات المنتظمة :

مع اكتشاف عوالم جديدة على أوروبا ، كان لا بد من خروج التجار الانجليز من جزيرتهم باحثين عبر المحيطين الأطلسي والهندي عن ثروة مماثلة

Levy, p. 15; Brodhurst, p. 75	(٣٧)
Ibid	(٣٨)
Brodhurst, p. 75	(٣٩)
Levy, p. 15	(٤٠)
Ibid; Brodhurst, p. 75-76	(٤١)
Levy, p. 15-16	(٤٢)
Brodhurst, pp. 75- 76, Levy, p. 16	(٤٣)
Holdworth, vol. 4, pp. 320-321	(٤٤)

لتلك التي أخذ بجمعها قبلهم زملاؤهم من تجار أوروبا^(٤٥). لكن الوصول إلى هذه النتيجة كان يعترضه أمر أساسي هو أن التجارة الفردية بالمنطق الذي كانت تفرضه الطوائف وما تفرع عنها من أشكال لا تتناسب مع التجارة البعيدة المدى. فقد كان الخروج إلى المناطق التجارية عبر المحيط يكلف نفقات كبيرة لاعداد السفن وتجهيزها بالموثن والبحاره ووسائل الدفاع ضد القرصنة البحرية، الامر الذي تعجز عنه قدرات التاجر الفرد. ولقد استطاع التجار المغامرون تطوير اساليبهم على النحو الذي يتناسب مع التجارة الجديدة، فأنشأوا شركات يتحمل افرادها تكاليف الرحلة موزعة عليهم على نحو يتناسب مع تجارة كل منهم، ولاكتساب هذا التجمع من المشتركين الصفة القانونية، فقد كان لا بد من الحصول على مرسوم ملكي لإنشاء الشركة^(٤٦). أما عن كيفية عمل الشركة، فقد كان كل تاجر مستقلاً بتجارته وأمواله يبيع ويشترى على النحو الذي يريد، دون أن يكون لأحد حق التدخل في تجارته، تماماً كما هو عليه الحال لدى الطوائف، إذ الجامع بين المشتركين في هذه الشركة هو وحدة التعليمات التي يخضعون لها، مما أدى إلى أن يطلق على هذه الشركات اسم الشركات المنتظمة Regulated Companies^(٤٧). ويلاحظ أن هذا النوع من الشركات لا يحمل من مضمون شركات اليوم سوى الاسم فحسب، إذ كانت الشركة تنشأ لرحلة واحدة أو أكثر تنتهي بانتهائها^(٤٨)، ونظراً لأن تجهيز الرحلة التجارية كان يقتضي نفقات كبيرة يدفعها الشركاء، فقد جرى العمل على أنه بعد انتهاء الرحلة، إما أن يقبض كل شريك حصته

Scoot, op. cit, vol. 1, p. 8; Holdsworth, vol. 4, p. 320, vol. 8, p. 194; Schmitthoff, p. 81; (٤٥)

Williston, p. 109; Levy, p. 22.

(٤٦) كان الملك يخشى على عائدته من الرسوم عند خروج تجاره الى الخارج، ولذلك ابدى معارضة للتجارة الخارجية، لكنه اقتنع عندما طمأنه التجار على هذا العائد وبارك الخروج بمراسيمه الممنوحة لهؤلاء التجار:

Schmitthoff, p. 81, Levy, pp. 21-22; Holdsworth, vol. 4, p. 320, Williston, p. 109

Scott, vol. 1, p. 10; Levy, p. 22, Holdsworth, vol. 8, p. 206; Williston, p. 102, (٤٧)

Schmitthoff, pp. 81-82.

Scott, vol.2, p. 124; Holdsworth, vol. 8, p. 206; Williston, p. 110

(٤٨)

من بيع السفينه ولوازمها ، وإما أن يقوم الشركاء برحله أخرى ، يفتحون باب الانتساب اليها لشركاء جدد ، يدفعون رسوم اشتراك باهظه ويخضعون لكافة الاجراءات التي تقتضيها العضويه ، وتنطلق الرحله الجديده ليتاجر كل بمفرده كالرحله السابقه^(٤٩) . والاصل أن العضويه في هذه الشركات تكون للشركاء الذين صدر بهم المرسوم ثم لابنائهم ثم للمتدربين ومن يتم قبوله بعد ذلك من الغرباء^(٥٠) . كما كان على المشترك في الشركه أن يحلف بيمين الولاء لها ويخضع للعقاب عند عدم حضور اجتماعاتها واعيادها^(٥١) . وهكذا فقد كانت هذه اشركات تحمل في ثناياها نظام طوائف التجار . على أن هذا التجمع البشري الخارج للتجاره ، كان يحتاج إلى سلطة تضبط سلوك اعضائه وتفصل في ما ينشأ بينهم من منازعات وتفرض عليهم الرسوم والضرائب المطلوبه وتتخذ الاجراءات المناسبه للدفاع عنهم ، بالاضافه إلى حق الاحتكار والتصدير والاستيراد من وإلى الدوله الام ، وكان المرسوم الملكي يتكفل بتنظيم بعض هذه النواحي ، ويمنح الشركه سلطات حكوميه كامله لتنظيم بعضها الآخر^(٥٢) .

على هذا النحو طور التجار المغامرون أساليب اتجارهم ، وخرجوا إلى ما وراء البحار بصورة الشركات المنتظمه التي تحمل بداخلها نظام الطوائف . ومن اقدم الشركات التي تبلورت على النحو المنظم السابق في القرن السادس عشر الشركات الانجليزيه للتجار المغامرين^(٥٣) ، حيث حصلت على مرسومها عام ١٥٠٥ وتم تجديده عام ١٥٦٤ لتتفرع عنها شركات مغامري بريستول ، شيلستر ، يوراك ، نيوكاسل واكستر^(٥٤) . ولقد كانت المراسيم المنشئه

Ibid (٤٩)

Schmitthoff, pp. 82-83; Holdsworth, vol. 8, p. 194; Scott, vol. 1, p. 3. (٥٠)

Ibid. (٥١)

Holdsworth, vol. 8, p. 200-201; Gower, p. 26; Levy, pp. 25-26 (٥٢)

The Merchant Adventures of England (٥٣)

Schmitthoff, p. 81-83; Williston, p. 109; Holdsworth, vol. 8, p. 199. (٥٤)

للشركات المنتظمة تقتصر على التجاره الخارجيه ، أما التجارة الداخليه فقد كانت أنظمة الطوائف تتكفل بها^(٥٥) ، سواء في صورة تجارة فرديه أم في صورة شركات عقديه Partnerships^(٥٦) .

الفرع الثاني

ظهور شركات المال المشترك

٦ - آثار التنافس التجاري والاستعماري

أدى اكتشاف طرق وممرات بحريه جديده خلال القرن الخامس عشر إلى تغيير كبير في ظروف التجاره بعيدة المدى^(٥٧) . فالوصول إلى الهند أو إلى امريكا يحتاج إلى رأسمال كبير من اجل بناء السفن وتجهيزها قبل انطلاق الرحلة التجارية ، وحتى مع توافر هذه الامكانيات ، فإن مخاطر القرصنه البحريه تجعل هذا النوع من التجاره مغامرة كبيرة ليس من السهل على الافراد تحمل عواقبها^(٥٨) . ولقد استطاعت اسبانيا والبرتغال حل مشكلة تجارها ، عن طريق توظيف قوة الدولة لهذه الغاية : فقد كان لكل من هاتين الدولتين سلطان كبير على البحار وفره لها تفوق سفنها في هذا المجال ، وتمكن التجار من التمتع بحماية السفن الحريرة للدولة^(٥٩) . لقد كانت القرصنه مصدر دخل كبير للملوك والامراء في ذلك الزمن زادت معه مخاطر التجارة واستتبع ذلك صداما بين الدول^(٦٠) . ولقد شهد القرنان السادس عشر والسابع عشر تنافسا بين تجار أوروبا وشركاتهم تمكن معه رأس المال أن يجر وراءه جيوش دول أوروبا لحمايته واصبحت البحار والاراضي التي تصلها الشركات ميادين صراع بين الدول

Levy, op. cit., p. 23; Holdsworth, vol. 8, p. 209

(٥٥)

Levy, p. 23; Encyclopedia Britanica, vol. 6, under the title Company, p. 219.

(٥٦)

Levy, p.17

(٥٧)

Ibid.

(٥٨)

Levy, pp. 17-18; Holdsworth, vol. 4, pp. 320 et seq.

(٥٩)

Levy, p. 17-19

(٦٠)

وتحول الاتجار إلى استعمار^(٦١) لا تزال العديد من الشعوب تعاني منه حتى الآن . ففي بريطانيا لم يستطع التجار المغامرون وشركاتهم المنتظمة الوقوف على نحو منافس لتجار اسبانيا والبرتغال ثم فرنسا والمنطقة الاسكندنافية ، حيث كانت الدول تحمي تجارها ، وأمام اغراءات التاج البريطاني بالهيبه المطلوبه والسلطان المرتقب في الخارج وما يستتبع ذلك من دخل مالي للتاج ، تحركت الدولة لحماية تجارها وشركاتهم ، وانطلقت من الجزيرة الانجليزية شركات الاتجار والاستعمار^(٦٢) ليدخل العالم إلى عصر جديد من عصور المؤسسية التجارية .

٧ - العوامل التي ساعدت على انشاء شركات المال المشترك
ليس من السهل تاريخيا العثور على بدايات لشركات المال المشترك قبل منتصف القرن السادس عشر^(٦٣) ، اذ قبل ذلك كانت عقلية التجارة الطوائفية بمنطقها الفردي هي المسيطره . ولقد هيأت ظروف التنافس السابقة فكرة البداية لهذا النوع من الشركات وساعدت عوامل تنظيمية وقانونية على تكامل

(٦١) Holdsworth, vol. 8, p. 209, Mitchell, W. Early Forms of Partnership, in Select Essays in Anglo-American Legal History Boston, 1909, vol. 3, p. 183, who, at p. 194 said "It is interesting to note that the system of company that now controls most of the great commercial and industrial enterprises of modern life was in its origin the outcome of state necessities and of colonial expansion.

(٦٢) وقد كان من أقدم الشركات التي انطلقت شركة الاتجار مع روسيا Russia Company عام ١٥٥٣ وشركة الاتجار مع الشرق Levant Company عام ١٥٨١ وشركة الهند الشرقية East India Company عام ١٦٠٠ والشركة الملكية الافريقية لتجارة الرقيق . The Royal African Co. عام ١٦٧٢ ، وشركة استعمار فرجينيا Virginia Company وشركة استعمار برمودا Bermuda Company عام ١٦١٢ ، وشركة انجلترا الجديدة للاستعمار في امريكا The New England Co. عام ١٦٢٠ :

Holdsworth, vol. 8, p. 200, 209, Schmitthoff, p. 88; Williston, p. 109; see also Encyclopedia Americana, vol. 8, under the title Corporation, p. 14; Horowitz, (62) Law Quarterly Review (1946), p. 375; Scott, vol. 2, pp. 36, 83, 98.

(٦٣) Evans, F., Joint Stock, 29 Law Quarterly Review (1913), p. 198, Scott, vol. 1, p.1.

تكوينها : إن ظروف التنافس التجاري والاستعماري ثم احتكار الاسواق التي تصلها الشركات وديمومة الاتصال بها خلال القرن السادس عشر أظهر عجز الاسلوب التنظيمي الذي تتبعه الشركات المنتظمة من حيث الاشتراك الفردي بالرحلة التجارية ثم الاتجار الفردي المستقل للشركاء . فالمرحلة الجديدة اصبحت بحاجة لاموال كبيرة لتغطية نفقات بناء السفن وتجهيزها وفتح الاسواق واحتكارها بما يستتبعه ذلك من ضمان الاتصال المستمر والتواجد فيها ، وهذا الحجم من النفقات لا يمكن تغطيته إلا من خلال مساهمات العديد من التجار أو الأفراد بحيث يكون المال مشتركاً Joint Stock يوظف جانب منه لتغطية النفقات ويخصص الجانب الآخر منه إلى تجارة مشتركة وليست فردية ، حيث يتم الاقتسام مع نهاية الرحلة أو يقتصر الامر على توزيع الارباح ويظل لرأس المال صفة الديمومة . وهكذا توافر العنصر الاقتصادي اللازم لتمكين شركات المال المشترك Joint Stock Companies من الظهور^(٦٤) . يضاف إلى ذلك أنه تعاضد مع هذا العنصر الاقتصادي توافر عوامل تنظيمية وقانونية ساعدت على تكامل التكوين . فمن جهة ، نجد أن فكرة السلطة الضابطة والمنظمة لمجموعة من الاشخاص تقوم بالاتجار معا في أماكن بعيدة عن أرض الدولة قد جعل منها التجار المغامرون وشركاتهم المنتظمة امراً مألوفاً ، الامر الذي مكن التجار من تطوير هذا الجانب التنظيمي والسلطوي على نحو يتفق مع متطلبات الصورة الجديدة للشركات^(٦٥) . ومن جهة أخرى ، فخلال القرن السادس عشر اصبحت نظرية الشخصية المعنوية مألوفه للقانون الانجليزي ، كما سنرى^(٦٦) ، وكان من السهل على القانونيين في تلك الفترة توظيفها في خدمة الشركات الجديدة ، وعلى نحو يعطي الاموال الضخمه ، التي تقوم تلك الشركات بحشدتها من خلال مساهمات الافراد بغية الربح ، صفة الديمومة ،

Scott, vol. 1, p. 13; Levy, pp. 22-23; Schmitthoff, p. 88, Evnas, p. 198; Holdsworth, vol. (٦٤)

8, pp. 206 et seq.; Mitchell, op cit. p. 194.

Holdsworth, vol. 8, pp. 149.

(٦٥)

(٦٦) انظر لاحقاً فقرة ١٦ .

من خلال الشخصية المعنوية للشركة المستقلة عن شخصية الشركاء ، بما يستتبعه ذلك من انفصال بين رأس المال وإدارته وتبعية رأس المال للشركة وما يترتب على هذا من حقوق ، كحقها في التصرف بأموالها والتقاضي باسمها بمجرد حصولها على المرسوم أو القانون المنشئ لها . ومن جهة ثالثة ، فمنذ القرن الخامس عشر عرف القانون الانجليزي نظرية المسؤولية المحدودة في غير مجال الشركات ، ومع القرن السابع عشر انتقلت هذه النظرية إلى مجال شركات المال المشترك ، ومن ثم فقد جرى العمل من غير نص على عدم مسؤولية الشركاء عن ديون الشركات المرخصه ، كما سنرى^(٦٧) ، حتى أصبح الترخيص الحكومي المنشئ للشركة مرادفاً للمسؤولية المحدودة للشركاء^(٦٨) . ومن جهة رابعة ، فقد أصبح مقبولا مع اواخر القرن السادس عشر فكرة بيع وتداول الاسهم في الشركات^(٦٩) ، وتنامت الفكرة بعد ذلك ، لتصبح إحدى العناصر الأساسية في بنية النظام القانوني للشركات^(٧٠) .

إن الظروف والعوامل السابقة ، قد مكنت من ظهور شركات المال المشترك وسهلت لها تجميع اموال ضخمة والانطلاق إلى ميادين التجارة والاستعمار في مناطق مختلفة من العالم^(٧١) .

ويلاحظ ان الانتقال من مرحلة الشركة المنتظمة إلى مرحلة شركة المال المشترك ، لم يحدث دفعة واحدة ، وإنما احتاج تكامل هذا الانتقال إلى فترة طويلة من الزمن : فبعض الشركات المنتظمة ظلت على صورتها الأولى

(٦٧) انظر فقرة (١٨) لاحقاً .

(٦٨) DuBois, A.B., The English Business Company After the Buble Act, 1720-1800, New York 1938, p. 94; Holdsworth, vol. 3, p. 484, vol. 8, 203, Gower, p. 26.

(٦٩) Scott, vol. 1, p. 443, Holdsworth, vol. 8, p. 202-203; Hunt, B.C., The Development of the Business Corporation in England, 1800-1867, Cambridge, Massachusetts, 1936, p. 4.

(٧٠) انظر لاحقاً فقرة ١٧ .

(٧١) فقرة ٧ سابقاً وخاصة هامش ٥٤ .

وبعضها الآخر طور من نفسه ليتلاءم مع الظروف المستجده ، ونشأ نوع ثالث اقرب إلى شركات المال المشترك منه إلى الشركات المنتظمة ، حتى إذا ما وصلنا إلى بداية النصف الثاني من القرن السابع عشر أصبح التمييز بين النوعين واضحا^(٧٢) . ولعل هذا التداخل ، من الناحية التاريخية امر ، تقتضيه طبيعة التطور^(٧٣) ، إذ أن الانتقال من مرحلة إلى أخرى يتعلق بنجاعة وجدوى اسلوب في

Gower, L.C.B., Modern Company Law, 14th ed. London, 1979, p. 25; Holdsworth, vol. (٧٢)

8, p. 206-209; Horowitz, p. 375-376; Williston, p. 110; Schmitthoff, pp. 79 et seq.

(٧٣) ويلاحظ أنه يوجد خلاف بين الكتاب حول ما إذا كانت شركة المال المشترك في بريطانيا قد تأثرت في تكامل بنائها بنظام شركة مثيلة لها نشأت في القرن الخامس عشر في إيطاليا ، أم أن هذه الشركة كانت نتيجة تطور طبيعي لم يتأثر بالشركة الإيطالية : ذلك أنه في عام ١٤٠٨ نشأ في جنوى بنك سانت جورج St. George كشركة مال مشترك بأسهم قابلة للتداول والانتقال بالارث . وترجع نشأة هذا البنك الى ما جرت عليه المدن الإيطالية في حملاتها العسكرية ومغامراتها الاستعمارية ، حيث كانت دولة المدينة تدعو المواطنين الى تقديم قروض لتمويل حروبها منذ القرن الثالث عشر ، وذلك بصورة سندات متساوية القيمة يشترها المواطن مقابل ما يحصل عليه من فائدة . وكانت عملية الاكتتاب هذه تسمى Ma'ona وهي مأخوذة من الكلمة العربية Ma'unah أي معونة أو مؤونة ، وكانت أسماء الدائنين تسجل في سجل خاص لهذه الغاية ، وأصبحت هذه السندات في وقت لاحق قابلة للتداول . في عام ١٤٠٧ قامت دولة جنوى Genoa بتوحيد تنظيم كافة ديونها ، التي بلغ مقدارها ٤٧,٦٧٠,٦٠٠ ليرة وأصدرت بها سندات جديدة قيمة السند الواحد ١٠٠ ليرة ، ليستبدلها المقرضون بما لديهم من سندات ، ووحدت فائدة الدين بـ ٧ ٪ . في عام ١٤٠٨ منحت الدولة جمعية الدائنين من حملة السندات حق ممارسة الأعمال البنكية تحت اسم بنك سانت جورج وحق استغلال كورسيكا Corsica التي تخضع لاستعمار جنوى ، بالإضافة الى استثمارية الفائدة السابقة . وفي عام ١٤١٩ وجدت حكومة جنوى أن الفائدة مرتفعة ، فأصدرت مرسوماً بتخفيضها استنادا الى قانون الطوارئ Emergency Decree لعام ١٣٤٦ الذي يقضي بأنه يجوز للدولة تخفيض الفوائد التي تدفعها إذا انخفضت حصيلة دخلها العام . انظر في هذه التفاصيل : Williston, pp. 77-78; Mitchill, pp. 193-194 ولقد ذهب بعض الكتاب الى القول أن ظروف المغامرات التجارية والحروب الاستعمارية التي مرت بها جنوى وأدت الى انشاء بنك سانت جورج في صورة شركة مال مشترك برأس مال يتكون من ديون الدائنين ، هي نفس الظروف =

الاتجار يقرره التجار انفسهم . وتعتبر المراحل التي مرت بها شركة الهند الشرقية صورة حية لهذا التطور ، حيث ربطت بوضوح بين تقاليد الطوائف واسلوبها في

= التي أدت الى انشاء شركات المال المشترك في بريطانيا ، وهذا التشابه بين شركة بنك سانت جورج وشركة المال المشترك الانجليزية يحمل على الاعتقاد بأن البناء القانوني والتنظيمي للشركة الأخيرة تأثر ببناء وتنظيم البنك المذكور ، ويمثل هذا الرأي كل من :

Mitchell, op. cit, p. 192; Carr, C.T., Select Charters of Trading Companies, 1530-1707 Selden Society, vol. 28, London 1913, p. 21.

كما يميل الى هذا الرأي مع بعض التحفظ الأستاذ هولدرزورث جـ ٨ ص ٢٠٧ ويذهب الأستاذ سكوت الى رأي مخالف تماماً للرأي السابق ويقول أن شركة المال المشترك الانجليزية لم تتأثر بسابقيه بنك سانت جورج لسببين أساسيين :

أولهما : أن نجم المدن الايطالية وأنشطتها في مجال التجارة والمال كان قد اختفى عندما ظهرت شركات المال المشترك في بريطانيا الى الوجود .

وثانيهما : أن التحول من مرحلة الشركة المنتظمة في القرن السادس عشر الى مرحلة شركة المال المشترك كان نتيجة تطور تدريجي غير مرئي اقتضته متطلبات التطور الطبيعي للتجارة والصناعة في تلك الفترة . ولعل عبارات الأستاذ سكوت أكثر دلالة على توضيح هذا التطور عندما قال :

"The transition from the regulated company of the sixteenth century to the joint-stock form was so small that it was one that would come almost insensibly by the normal course of the commercial and industrial development". Scott, Joint Stock Companies, op. cit, vol. 1, p. 13.

ويؤيد الأستاذ سكوت في هذا الرأي الأستاذ شميتوف مبينا أن ظهور شركة المال المشترك في بريطانيا كان نتيجة تطور متواصل غير منقطع من الطائفة الى الشركة المنتظمة الى شركة المال المشترك ، والمتفحص للشركة الانجليزية يجدها تحمل منطلق وأعراف التجار أيام طوائف القرون الوسطى ممتداً على نحو متطور ليلانم تجمع التجار في صورة الشركة الجديدة ، وهي خصائص تختلف جذرياً عن خصائص تجمع المقرضين في سابقيه بنك سانت جورج : Shmitthoff, The Origin of the Join-Stock Company, op. cit, p 79 ثم يتعقب الأستاذ شميتوف بعد ذلك الأسلوب الذي اتبعه التجار لتكوين شركات المال المشترك فيبين أن مرسوم الشركة المنتظمة كان يبين أساءة الأعضاء فيها والمناطق التي يستطيعون حق احتكار تجارتها . ولقد كان بعض التجار في هذه الشركات يقومون ببيع حقهم في الترخيص الى تجار غرباء ، الأمر الذي أدى الى منازعات بين أفراد الشركة نفسها ، كما ظهر الخلاف بين الشركات حول مناطق الاحتكار المخصصة لكل منها . ومع اكتشاف أسواق ومناطق تجارية جديدة يحتاج =

ممارسة التجاره الداخليه بالمنطق الفردي ، ومتطلبات الشركة الرأسماليه بمنطقها الاحتكاري والاستعماري .

٨ - شركة الهند الشرقيه^(٧٤)

نشأت شركة الهند الشرقيه استنادا إلى المرسوم الملكي الذي أصدرته الملكة اليزابيث الاولى في ٣١/١٢/١٦٠٠ ، وبمقتضاه منحت الشركة حق احتكار التجاره في الهند الشرقيه استيرادا وتصديرا . وكان عدد الاعضاء الذين صدر لهم المرسوم ٢١٨ تاجرا من تجار لندن ، مجموع ما دفعوه من مبالغ ماليه كـرأسمال للرحله الاولى للشركة (٣٠) الف جنيه ، وبعد العوده يتم تقاسم رأس المال وما أنتجه من أرباح بين الشركاء ، وبعد ذلك يفتح الباب للراغبين

= الوصول إليها الى استعدادات ونفقات مالية أكبر ، أخذ بعض التجار داخل الشركة الواحدة يضمون تجارتهم الى بعضها ليصبح المال مشتركاً Joint Stock وينطلقون للتجارة ثم يتقاسمون بعد انتهاء الرحلة ما ينتج من أرباح . ولقد أخذ هذا الأسلوب ينتشر بين التجار ويمارسونه تحت ترخيص الشركة الأم وهي الشركة المنتظمة . ولقد ظهر هذا الأسلوب في النصف الثاني من القرن السادس عشر في شركة الاتجار مع الشرق Levant Company التي نشأت عام ١٥٨١ كشركة منتظمة ، وتفرع عنها شركة مال مشترك لم تحصل على ترخيص خاص بها ، وانما استندت الى مرسوم الشركة الأم وأطلقت على نفسها Morea . ومع انتشار هذا الأسلوب الذي يقوم على تجميع أموال الشركاء . قامت شركات أخرى بالحصول على مرسوم تمارس به التجارة على أساس ضم أموال الشركاء تحت اسم Joint Stock Co. انظر في ذلك شميثوف المرجع السابق ص ٨٨ - ٨٩ .

ويلاحظ أن رأي الفريق الثاني أكثر اقناعاً ، نظراً لأن شركات المال المشترك ظلت تحمل العديد من ملامح الطوائف في فترة تكوينها الأولى ، انتقلت إليها عبر الشركات المنتظمة ، التي حلت في ثنائياها تقاليد وأنظمة وطقوس الطوائف ، وشركة الهند الشرقيه أوضح مثال لهذا التطور . وأيا كان الأمر ، فإن الفريقين يجمعان على أن المنطق الاستعماري كان وراء انشاء شركات المال المشترك سواء الانجليزية أو سابقه بنك سانت جورج في جنوى .

(٧٤) اشتهرت هذه الشركة باسم The East India Company ، أما اسمها الرسمي اعتباراً من عام ١٦٩٧ فقد أصبح : The United Company of Merchants Trading to the East Indies .

انظر في تكوين وتنظيم الشركة :

DuBois, op. cit, p. 283 et seq, Levy, pp. 27 et seq; Williston, pp. 109 et seq; Schmitthoff, pp. 90 et seq. Mitchell, p. 194; Holdsworth, vol. 8, pp. 194, 211; Scott, vol. 2, pp. 123 et seq.

في الاشتراك في الرحلة الثانية ، وهكذا . وكان على كل عضو في الشركة أن يدفع رسم العضوية ، بصرف النظر عن مقدار المبلغ المالي الذي يساهم فيه في الرحلة التجارية . ووفقا لتعليمات الشركة ، فقد كان أبناء الاعضاء في الشركة وكذلك المتدربون لدى الاعضاء يتمتعون بنفس الامتيازات التي تقضي بها تقاليد الطوائف من حيث سهولة الانتساب لعضوية الشركة ودفع رسوم رمزية ليس الا . وكان على كل عضو أن يخضع لكامل طقوس طوائف التجار : يحلف يمين الولاء للشركة واعضاءها وابنائهم ويدخل إلى اجتماعاتها حاملا شهادة العضوية يمشی كشماس الكنيسة ، ويخضع للعقوبات المبينة في تعليماتها عند تخلفه عن اجتماعاتها أو حتى لتأخره عنها أو لعدم حضور اعيادها أو إذا خرج عن حدود اللياقة اثناء المناقشات .

لم يكن للشركة رأسمال دائم ، وإنما كانت الديمومة للتعليمات المنظمة للشركة ، ولعدد اعضائها الاصليين ، ولوجود حاكم للشركة يسمى Governor ، ولمجلس ادارتها الذي يتكون من ٢٤ عضوا . وحتى عام ١٦١٣ كانت الشركة قد قامت بـ (١٢) رحلة ، كل رحلة منها مستقلة باشتراكها وبتجهيزاتها . وفي عام ١٦١٣ أصبحت مدة الاشتراك أربع سنوات يتم الاقتسام بعد انتهائها ، وفي عام ١٦١٧ أصبح الاشتراك لمدة ثماني سنوات وهكذا . ولقد دام هذا النوع من الاشتراك المؤقت حتى عام ١٦٥٧ ، حيث أصبح للشركة رأسمال دائم مقداره ٣٦٩,٨٩٠ جنيه مقسم إلى أسهم قابلة للتداول ، بحيث لا تقل قيمة السهم عن (١٠٠) جنيه . في عام ١٦٨٢ تضاعف رأسمال الشركة عن طريق طرح اسهم جديدة للاكتتاب ، وفي عام ١٦٩٨ صدر قانون من البرلمان يعيد تنظيم الشركة ، وخلال القرن الثامن عشر استطاعت الشركة بناء امبراطورية مالية واستعمارية كبيرة ، ومع بداية القرن التاسع عشر بدأت امبراطورية الشركة بالتراجع ، حيث فقدت احتكار التجارة مع الهند عام ١٨١٤ ثم مع الصين عام ١٨٣٤ ، وفي عام ١٨٥٧ لفظت آخر أنفاسها لتدفن في متاحف التاريخ .

وهكذا ربطت شركة الهند الشرقية بين القرون الوسطى والعصر

الحديث : فقد قامت الشركة اساسا بين تجار حملوا اليها طقوس وتقاليده طوائف القرون الوسطى ، كما كان نظام الاشتراك في الشركة يقوم على أساس منطق الشركات المنتظمة ، حيث الاشتراك لرحلة واحده فحسب ، دون أن يكون هناك رأسمال دائم للشركة . لكن الشركة من ناحية أخرى حملت بذرة من بذور شركة المال المشترك ، عندما اشترك الاعضاء في رأسمال الرحلة التجارية الواحد ولم يقيم كل منهم بالتجارة مستقلا خلال الرحلة . وبالتدريج تم الانتقال إلى مرحلة شركة المال المشترك ذات الرأسمال الدائم والمقسم إلى اسهم قابلة للتداول ، لكن مرحلة الانتقال احتاجت ٥٧ سنة لاقناع الشركاء بجدوى الاسلوب الجديد للتجارة .

٩ - آثار تغير الظروف السياسية والتجارية على شركات التجارة الخارجية :

شهدت الفترة منذ أوائل القرن السادس عشر وحتى منتصف القرن السابع عشر صدور العديد من التراخيص الحكومية، سواء في صورة مراسيم من الملك أو قوانين من البرلمان ، لانشاء الشركات ، منتظمة كانت أم برأس مال مشترك ، وكان كل ترخيص يمنح للشركة المعنية حق احتكار التجارة في المنطقة الخاصة بها ، بالإضافة إلى سلطات حكومية كاملة تمكنها من ضبط شؤونها التجارية أو الاستعمارية وتحقيق الهدف الاحتكاري الذي نشأت لأجله^(٧٥) . ومنذ منتصف القرن السابع ، بدأت الظروف التي مكنت لهذه الشركات من الصعود في التغير : فمن ناحية ، تعالت الاصوات المناهية بحرية التجارة وانتهاء احتكار هذه الشركات لها ، ومع ثورة عام ١٦٨٨ ، لم تعد سلطات الملك المانحة للاحتكار كما كانت في السابق ، وأصبح لا بد من صدور قانون من البرلمان لهذه الغاية ، الامر الذي كبح جماح تزايد اعداد هذه الشركات ،

(٧٥) Holdsworth, vol. 8, pp. 200-201; Gower, p. 26, Levy, p. 25-26, Schmitthoff, pp. 88-89; Encyclopedia Britanica, vol. 6, title Companies, p. 219, Encyclopedia Americana, vol. 8, title Corporations, p. 13; Williston, p. 109, Scott; vol. 2, pp. 36, 83, 98;

لتشدد البرلمان في اصدار القوانين المطلوبة للاحتكار^(٧٦) . ومن ناحية أخرى ، فلقد استجابت الدولة للضغوط المختلفة واصدرت بعض القوانين التي فتحت باب حرية الاتجار في المناطق التي كان يحتكرها بعض هذه الشركات ، الامر الذي ساعد على اختفائها وتحول حصونها إلى نواد اجتماعية ، كما حدث بالنسبة للشركة الملكية الافريقية^(٧٧) . ومن ناحية ثالثة ، فالعديد من الشركات التي نشأت لاغراض استعماريه بدأت تباعا في الاختفاء ، بعد تحول المناطق التي استعمرتها إلى مجتمعات سياسيه ، وخاصة في امريكا^(٧٨) . ولقد ساعدت هذه العوامل على اختفاء العديد من شركات الاحتكار والاستعمار ، لكن البعض الآخر من هذه الشركات ، وخاصة تلك التي جمعت اموالا كبيره وغيرت اساليبها وافادت من بعض الامتيازات التي منحتها الدولة لها ، عاشت فترة طويله^(٧٩) . شيء واحد تركته هذه الشركات ليبقى للبشرية بعد اختفائها هو البنيان الجديد للمؤسسية التجارية الذي تمثله شركة المساهمه .

١٠ - التجارة الداخلية وشركات المال المشترك

في الوقت الذي اخذ فيه نجم شركات التجاره الخارجيه في الافول ، بدأ السوق الانجليزي يشهد نموا كبيرا في شركات التجاره الداخليه^(٨٠) . وحتى أواخر القرن السابع عشر كانت الصورة الغالبه على مؤسسيه التجاره الداخليه هي صورة الشركة العادية العامه والمحدوده^(٨١) ، التي تجمع عدداً قليلا من

(٧٦) Holdsworth, vol. 8, p. 209; Gower, p. 27; Hunt, p. 5; Parry, J.H., The Establishment of the Erupean Hegemony, 1415-1715, New York, 1961, p. 136; Williston, p. 114

ويلاحظ أن البرلمان الانجليزي عندما كان يرى ضرورة منح احدى الشركات احتكاراً ، كان يفوض الملك في بعض الأحيان اصدار المرسوم المطلوب ، ليحافظ على هيبة التاج .

ويلستون ، المرجع السابق ص ١١٤

Scott, vol. 2, p. 69; Holdsworth, vol. 8, p. 210. (٧٧)

Scott, vol. 2, pp. 297, 315; Holdsworth, vol. 8, p. 210. (٧٨)

Holdsworth, vol. 8, p. 208. (٧٩)

Gower, p. 27 (٨٠)

Horrwitz, p. 375 (٨١)

الافراد وفقا للاعراف التجارية التي طورتها طوائف القرون الوسطى : وكانت نصوص عقد الشركة Deed of Partnership الذي أصبح يسمى في وقت لاحق Deed of Settlement من ناحية ، وأعراف طوائف التجار من ناحية أخرى تبين حقوق والتزامات الشركاء ، لكن هذه الشركات كانت صغيرة الحجم ومسؤولية الشركاء العامين فيها تضامنية غير محدودة^(٨٢) . أما عن الشخصية المعنوية ، فقد كانت حكرا على الشركات التي تنشأ بمرسوم ملكي أو بقانون من البرلمان ، سواء كانت شركات منتظمة أم شركات مال مشترك ، ولذلك فقد كان يطلق عليها اصطلاح شركات مشخصة Incorporated Companies أما الشركات العادية فقد كان يطلق عليها اصطلاح Unincorporated Companies أي شركات لا شخصية لها^(٨٣) . كان هذا النوع من الشركات العادية سائدا في القرون الوسطى ، تطور في احضان طوائف التجار ، ومن تجمعات التجار في هذا النوع من الشركات انطلقت الشركات المنتظمة وشركات المال المشترك^(٨٤) .

ومنذ منتصف القرن السابع عشر بدأت التجارة الداخلية تجتذب اليها شكل شبكة المال المشترك ، ونظرا لأن الاتجار عن طريق هذه الشركات لم يعد حكرا على التجار وحدهم ، فقد أصبحت هذه الشركات تشد انظار الجمهور اليها^(٨٥) . ومن ناحية أخرى ، فقد برز العديد من المشروعات الصناعية التي لا تكفي لها اموال الشركات العادية ، لصغر حجمها ، الأمر الذي يحتاج معه إلى تجميع رؤوس أموال لهذه المشروعات عن طريق مساهمات الافراد ، وهكذا

Mitchell, p. 190

(٨٢)

(٨٣) ويلاحظ أن المعنى القانوني الذي نعرفه اليوم لاصطلاح شركة Company يرجع الى تشريعات النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، كما سنرى ، أما قبل تلك الفترة فقد كانت عبارة Company مجردة لا تدل على معنى قانوني محدد DuBois, p. 87 أما الاصطلاح المصاحب لعبارة Company فقد كان هو الذي يحدد المعنى القانوني للشركة مثل اصطلاح Regulated أو Joint Stock كما مر معنا حتى الآن .

Mitchell, p. 192

(٨٤)

Holdsworth, vol. 8, p. 214; Scott, vol. 1, p. 442

(٨٥)

يمكن ضم ثروة صاحب رأس المال إلى خبرة التاجر وتكون المحصلة شركة مال مشترك ، تدر ربحا يفتني من ورائه الفريقان^(٨٦) . ومع الموقف المتشدد الذي اتخذته الدولة في منح تراخيص لهذا النوع من الشركات ، كما رأينا ، فقد طور القانونيون صورة للشركة العادية تأخذ بخصائص شركة المال المشترك ، دون حاجة إلى الترخيص الحكومي ، بحيث تقوم هذه الصورة على انشاء شركة عادية Partnership بعقد مكتوب ، يتضمن كافة النصوص والشروط التي يتضمنها سند انشاء الشركة التي تنشأ بترخيص حكومي^(٨٧) . ولقد ساعد على استخدام المشروعات التجارية والصناعية لثوب شركة المال المشترك دون الحصول على ترخيص ، عدم وضوح السلطات والصلاحيات التي تملكها الشركات المرخصة في نطاق التجارة الداخلية ، ما دام الترخيص لا يخولها احتكار في هذا المجال ، الامر الذي أدى إلى الإختفاء التدريجي للخط الفاصل ما بين شركة المال المشترك المرخصة وتلك غير المرخصة^(٨٨) . ومع انتهاء القرن السابع عشر ، كان السوق الانجليزي يغص بالعديد من شركات المال المشترك غير المرخصة بأسهم قابلة للتداول ، أمام سمع الحكومة وبصرها^(٨٩) . وبرر الاستاذ سكوت هذا بقوله ، لقد أدى إنشغال الحكومة بالحرب إلى عدم اتخاذها لأية إجراءات لإعاقه تدفق هذه الشركات إلى السوق ، واصبح متروكا لمحض ارادة للمؤسسين بناء شركاتهم على النحو الذي يريدون^(٩٠) . ولقد استتبع تزايد اقبال الجمهور على شراء أسهم الشركات إلى ظهور سوق لهذه الأسهم ، وأدت إساءة استخدامه من قبل السماسرة^(٩١) إلى تدخل الدولة بقانون عام ١٦٩٦ لتنظيم هذه المهنة^(٩٢) .

(٨٦) Ibid

(٨٧) Horowitz, p. 375; Pennington, p. 6, DuBois, p. 215

(٨٨) Scott, vol. 1, p. 338, Holdsworth, vol. 8, p. 215, Gower, p. 25. DiBois, p. 215;

Holdsworth, vol. 8, p. 215.

(٩٠) Scott, vol. 1, pp. 337-338

(٩١) Holdsworth, vol. 8, p. 214

(٩٢) Brokers Act, 1696 (8 and 9 William 3, C32)

الفصل الثاني

ظهور وتطور النظام القانوني لشركات المساهمة

١١ - تمهيد وتقسيم

شهدت بريطانيا خلال العقد الأول من القرن الثامن عشر زيادة غير مألوفة في إنشاء الشركات ، حتى كاد امر سوق الشركات يفلت من يد الدولة ، خاصة وأن غالبيتها لا يحمل التراخيص المطلوبه ، وبعضها وهمي لا يحمل من الشركة سوى اسمها ، كما أدى ترك الحبل على الغارب هذا إلى أن قامت الشركات المرخصة بالاتجار بالتراخيص الممنوحة لها . وأمام هذا الوضع تدخلت الدولة بقانون اشتهر باسم Bubble Act للتعبير عن أن هدفه القضاء على الشركات الوهميه وغير المشروعه التي انتشرت كالفقاع لخداع الناس بمظهرها مع أنها فارغه المحتوى . ولقد كان هذا التشريع أول قانون يصدر في بريطانيا لرسم خط واضح يفصل بين الشركات المرخصه وغير المرخصه ، الامر الذي نبه الفكر القانوني في تلك الفترة لأهمية عناصر النظام القانوني لكل نوع من هذه الشركات . ولذلك فسوف نقسم هذا الفصل إلى فرعين نبحث في أولهما قانون الفقاع ونخصص ثانيهما للمركز القانوني لشركات المال المشترك .

الفرع الاول

في قانون الفقاع

١٢ - دور الدوله في خلق الظروف التي صدر القانون لعلاجها
إذا كانت غاية عمل التاجر هي الربح وهدف رأس المال هو النمو ، فلا غرابة أن يتآلف العنصران معا ، العمل ورأس المال ، تحت مظلة شركة المال المشترك الأب الشرعي لشركة المساهمة التي نعرفها اليوم . وإذا كانت الدوله البريطانية على اعقاب ثورة عام ١٦٨٨ قد اشغلتها السياسة وحزن الملك بعد

ذلك على سلطات أخذها منه البرلمان^(٩٣) ، فلينعّم التجار وأصحاب رأس المال والمضاربون بحرية تكوين الشركات على النحو الذي يريدون . وإذا كان هذا يشكل تشجيعا من السلطة على إنشاء شركات المال المشترك بطريقة سلبية ، فقد اتخذت الدولة خطوات تشكل تشجيعا ايجابيا لهذه الشركات ، مكنها من سرعة الانتشار : ففي أواخر القرن السابع عشر وجدت الدولة ، بتنظيمها الجديد ، أنه يمكن استخدام شركة المال المشترك لتحقيق دخل لها يغطي بعض أوجه انفاقها العام . فعلى أثر حصول الدولة على قرض من عدد من الأثرياء لتغطية بعض احتياجاتها ، أنشأت لهذا الدين شركة مال مشترك Joint Stock Company ، لتمارس أعمالها كبنك ، وأعطت لكل دائن أسهما بمقدار دينه ، وحرمت ممارسة الأعمال البنكية على أية شركة يزيد عدد الشركاء فيها عن ستة أشخاص ، وأطلقت على الشركة اسم The Governor & Co. of the Bank of England^(٩٤) وهكذا أصبح بمقدور الدائنين الشركاء الحصول على أرباح أفضل من مقدار الفائده وأصبح بمقدور الدولة أن تفيد من الربح والتخفيف عن كاهلها أعباء دينها^(٩٥) . ولقد وجدت الدولة في هذا المبدأ وسيلة يمكن تطويرها ، عن طرق إنشاء شركة تشتري دين الدولة جميعه ، يحصل الدائنون فيها على اسهم بدلا من دينهم ، وعن طريق ما تقدمه من تسهيلات للشركة ، تستطيع أن تغري الدائنين بالقبول ، فتحصل الدولة على دخل يخلصها من اعباء الدين ويحصل المساهمون على أرباح تدفعهم للقبول . وعلى هذا النحو نشأت شركة البحر الجنوبي South Sea Co.^(٩٦) التي فجرت الموقف : ففي عام ١٧١٠ نشأت بترخيص حكومي شركة البحر الجنوبي ، بصفة شركة مال

Parry, p. 136; Hunt, p. 5, Williston, p. 114

(٩٣)

Scott, vol. 1, pp. 397-398, Holdsworth, vol. 8, p. 211; Williston, p. 111, DuBois, p. 146, (٩٤)
Levy, p. 30.

Ibid

(٩٥)

Scott, vol. 1, pp. 407 et seq; Holdsworth, vol. 8, pp. 212 الشركة (٩٦) يراجع في تفصيلات هذه
et seq; Hadden, p. 10 et seq; Levy, pp. 36 et seq.

مشارك للأنجار والعمل على رفع ثقل الدين العام عن الدولة . وفي عام ١٧١١ اشترت الشركة دين الدولة البالغ تسعة ملايين جنيه ، وقدمت للدائنين أسهما بقيمة ، مقابل حق الشركة في احتكار التجارة في أمريكا الجنوبية ، وبشرط أن تدفع الدولة للشركة فائدة عن الدين مقدارها ٦٪ ، على أن يكون الدين قابلاً للاستهلاك بعد مضي خمس سنوات . وعندما حققت الشركة بعض النجاح في ميدان عملها ، دخلت عام ١٧١٩ في مفاوضات مع الدولة لشراء الدين العام ومقداره ٣١ مليون جنيه^(٩٧) . وقد كان عرض الدولة أن تقوم الشركة بالحلول في الدين والوفاء بقيمة للدائنين نقداً أو بأسهم فيها لمن أراد منهم ذلك ، وفي مقابل هذا ، تدفع الدولة للشركة فائدة على الدين مقدارها ٤٪ بدلاً من الـ ٥٪ التي كانت تدفعها للدائنين ، وبعد أن تمضي مدة ثمان سنوات من تاريخ الاتفاق يصبح الدين قابلاً للاستهلاك . وبالإضافة إلى الشروط السابقة ، فعلى الشركة أن تدفع للدولة مبلغاً من المال على سبيل الترضيه ، على أن يتم التفاوض على مقداره بين الفريقين . علم بنك انجلند بالأمر وعرض مبلغاً لترضيه مقداره ٣,٥ مليون جنيه ، لكن شركة البحر الجنوبي عرضت في الحال مبلغ ٧,٥ مليون جنيه لهذه الترضيه ، و أبرمت الاتفاق ، وتكشف بعد ذلك أنها دفعت مبالغ كبيرة لهذه الغاية كرشوة لأعضاء البرلمان ورجال الدولة^(٩٨) . ولقد بررت الشركة مسلكها في دفع مبلغ الترضيه الكبير هذا على أساس أن الاحتفاظ بعلاقات جيدة مع الدولة يمكنها من الحصول على امتيازات مستقبلية ، الأمر الذي يجعل من المبلغ المدفوع رصيماً استثمارياً لها Fund of Credit^(٩٩) .

(٩٧) ما عدا جزء يسير منه اشتراه بنك انجلند الذي نشأ عام ١٦٩٤ كما قلنا ، وشركة الهند الشرقية English East India Company التي كانت قد نشأت عام ١٦٠٠ ، المراجع المشار إليها في الهامش السابق .

(٩٨) وينقل الأستاذ سكوت Scott, vol. 3, pp. 315 et seq عن محاضر اللجنة السرية التي شكلها البرلمان للتحقيق في الانهيار المالي الذي أصاب الشركة على أثر صدور قانون الفقايع عام ١٧٢٠ أن الشركة أنفقت أكثر من مليون وربع جنيه كرشاوي لإبرام الاتفاق .

Holdsworth, vol. 8, p. 218

(٩٩)

لقد وجدت كافة فئات المجتمع في منطق الاستثمار عن طريق المساهمة في شركات المال المشترك مثالا يحتذى^(١٠٠) ، وشهد السوق تنافسا على شراء الاسهم في هذه الشركات ، على الرغم من أن غالبيتها لا يحمل تراخيص من الدولة ، طمعا في الربح السريع^(١٠١) . وحتى ولي عهد الدولة ، فقد دخل إلى سوق الشركات مستثمرا ليحقق ارباحا كبيرة^(١٠٢) . ومن ناحية أخرى ، فقد أخذت الشركات الحاصلة على تصاريح بإنشائها ، وتوشك على الاعسار ، ببيع تراخيص انشائها إلى شركات غير مرخصة ، لتمارس تحتها الاخيرة ما تريد من نشاط ، على أساس انها شركات مرخصة^(١٠٣) . ولقد صاحب هذا الاقبال المحموم على شراء الاسهم نشوء سوق للتجار بالاسهم التي تصدرها الشركات ، على الرغم من أن العديد منها كان مجرد مخططات لشركات على ورق^(١٠٤) ، استغله السماسره والمحتالون لتحقيق ارباح خياليه عن طريق اقتناص البسطاء^(١٠٥) . ويذكر الاستاذ Napier أن السوق قد امتلأ باعلانات

DuBois, p. 2, Holdsworth, vol. 8, p. 219; Napier, T.B., The History of Joint Stock and limited Liability Companies, in A Century of Law Reform, London, 1901, p. 383.

Ibid. (١٠١)

(١٠٢) Napier, op. cit, pp. 385-386 ، حيث يذكر أنه بناء على نصيحة المتحدث باسم مجلس العموم البريطاني Sir Robert Walpole ، فقد أعلن ولي العهد على الجمهور نفسه رئيساً لشركة نحاس ويلز ، وتبين أنه حقق من وراء ذلك أربعين ألف جنيه .

(١٠٣) ويفسر الأستاذ هولدرزورت ، المرجع السابق ، ج ٨ ص ٢١٥ الاتجار بالتراخيص بقوله ، لقد كان شراء الترخيص من شركة تحمله يكلف أقل بكثير من شرائه من الدولة ، انظر في هذا الموضوع كله DiBois, p. 2; Gower, L.C.B. Principles of Modern Company Law, 4th ed. London, 1979, p. 28; Pennington, R.R. Company Law, 4 th ed. London, 1979, p. 6.

ويذكر الأستاذ Gower ، المرجع السابق ، أن شركة للتأمين اشترت الترخيص الممنوح لشركة تعدين ومناجم ، كما يذكر الأستاذ Pennington ، المرجع السابق ، أن شركة بنكية اشترت الترخيص الممنوح لشركة صناعة السيوف التي أنشئت عام ١٦٩٠ .

DuBois, p. 2 (١٠٤)

Hadden, p. 10; Hunt, p. 9, Holdsworth, vol. 8, p. 218, Napier, p. 383. (١٠٥)

عن شركات لا وجود لها مثل ، شركة لتحلية مياه البحر ، شركة لاستيراد الحمير من اسبانيا ، شركة لتسمين الخنازير ، بل وحتى «شركة ستعلن تفصيلات اعمالها فيما بعد» ، ومع ذلك فقد كانت هذه الشركات تجد من يشتري ما تطرحه من أسهم ، حيث يدفع المساهم جنيهين من قيمة السهم البالغة مئة جنيه ، وكان مجرد الاعلان كاف لاجتذاب ألف متنافس يدفعون المطلوب لصاحب الاعلان في الصباح ليختفي هذا المؤسس الوهمي في المساء^(١٠٦) .

وفي غيبة الرقابة الحكومية على السوق من ناحية ، وعدم وجود النصوص المانعه لانشاء شركات من غير ترخيص من ناحية ثانية ، فلقد شهد السوق الانجليزي خلال العشرين سنة الاولى من القرن الثامن عشر اعدادا من الشركات لا يمكن حصرها^(١٠٧) . فخلال عام ١٧٢٠ وحده نشأ مائتا شركة غالبيتها العظمى لا يحمل تراخيص من الدولة بانشائها^(١٠٨) ، مثلها الاعلى شركة البحر الجنوبي بما حققت من ارباح خياليه^(١٠٩) . وأمام هذا الوضع كان لا بد للدولة من التدخل ، وشجعها على ذلك مدراء شركة البحر الجنوبي الذين ابتغوا التخلص من الشركات المنافسة في السوق^(١١٠) ، فأصدرت عام ١٧٢٠ قانون الفقاقيع^(١١١) الذي يعبر عنه عنوانه الذي صدر به وهو «قانون منع الممارسة المتهورة والغير مبرره لجمع الاموال عن طريق الاكتتاب الحر في مشروعات خطره على تجارة ورعايا هذه المملكة»^(١١٢) .

(١٠٦) نابير المرجع السابق ص ٣٨٣ .

DuBois, pp. 1-2; Williston, p. 112

(١٠٧)

Williston, p. 112

(١٠٨)

DuBois, p. 1, Holdsworth, vol. 8, p. 219; Napier, p. 383

(١٠٩)

Hunt, pp. 8, 17; Pennington, p. 7

(١١٠)

Buble Act (1720) 6 Geo. 1, c. 18

(١١١)

"An Act to Restrain the Extravagant and Unwarrantable Practice of Raising Money (١١٢) by Voluntary Subscription for Caring on Projects Dangerous to the Trade and Subjects of this kingdom".

١٣ - الأحكام الاساسيه لقانون الفقاقيع

وفقا للماده (١٨) من القانون الجديد ، يعتبر جريمة يخضع مرتكبها للعقوبات المنصوص عليها في القانون ، انشاء أي شركة تجمع رأسمالها عن طريق بيعها لاسهم قابلة للتداول من غير قيود Unrestricted Transfer of Shares أو تتظاهر بأنها كذلك ، دون أن تحصل على ترخيص حكومي ، أو تستخدم ترخيصا حكوميا منح لغيرها . كما نصت الماده على أن كافة شركات المال المشترك Joint Stock غير المرخصة التي نشأت قبل ١٧١٨/٦/٢٤ تعتبر خاضعه للقانون العمومي Common Law ، وأن تلك التي نشأت بعد هذا التاريخ تعتبر غير مشروعه ، وأن كافة الشركات التي مارست انشطة غير منصوص عليها في تراخيص انشائها تعتبر مصادره . وقد فرضت المادة ٢١ من القانون عقوبات على كافة السماسرة والوسطاء الذين يتعاملون بأسهم شركات غير مشروعه ، وأباححت المادة ٣٥ ممارسة التجارة عن طريق الشركات العادية Partnerships التي تنشأ عادة بمجرد العقد ودون ترخيص من الدولة .

١٤ - الآثار التي ترتبت على صدور القانون

لقد سكتت الدوله على تقليد انشاء الشركات من غير ترخيص حكومي ردحا طويلا من الزمن ، لكنها عندما ارادت علاج الموقف ، كان تصرفها بمثابة ردة فعل آثم عاد اليه رشد الفضيله على نحو مفاجيء ، اذ على خلاف المؤلف في بريطانيا ، حيث تأخذ دراسة القوانين سنوات قبل اصدارها ، فقد صدر القانون خلال أقل من اسبوع من وصول تقرير اللجنة المشكلة لدراسة وضع الاكتتاب في شركات المال المشترك^(١١٣) ، وإذا كانت غاية اصداره تنظيم وضع قائم^(١١٤) ، إلا أن الذي حدث كان على العكس تماما ، فقد أدى إلى انهيار شبه

Duois, p. 41

(١١٣)

(١١٤) يقول الاستاذ Holdsworth, vol. 8, p. 219 في هذا المجال : «لقد تجاهل البرلمان الانجليزي أن الأسباب الحقيقية التي شجعت الاستثمار عن طريق الشركات تتمثل في قيام الحكومة نفسها بالمضاربة وتشجيع الاستثمار في شركة البحر الجنوبي وفساد الوزارة والبرلمان في هذا المجال وتضخيم فكرة الرصيد الاستثماري وتسهيل التحايل على المواطنين من قبل مدراء =

كامل في سوق شركات المال المشترك : فالعديد من الشركات التي استندت في انشائها إلى العقد وحده زالت من الوجود ، وتلك التي خرجت في ممارسة نشاطها على ترخيص انشائها صفت لسحب الدولة الترخيص الذي منحتة لها ، وحتى الشركات التي نشأت بطريق قانوني ومارست النشاط المصرح لها به ، بدأت تتساقط تباعا ، إما بسبب تضررها ماليا لزوال الشركات التي تتعامل معها من النوعين السابقين ، وإما لفقدان ثقة الجمهور حتى بالتعامل معها^(١١٥) . وحتى شركة البحر الجنوبي بكل الامتيازات التي أحاطتها الدولة بها ، فقد هبطت قيمة أسهمها إلى العشر ، خلال أقل من ستة شهور من صدور القانون^(١١٦) .

وهكذا حجرت الدولة على حرية انشاء شركات المال المشترك عن طريق مجرد العقد ، واقتصرت على تلك التي تحصل على ترخيص من الدولة . لكن الدولة من ناحية أخرى جعلت من ارتفاع رسوم الترخيص وبطء إجراءاته عائقا كبيرا في وجه الحصول عليه^(١١٧) .

وأيا كان الامر ، فإن غموض نصوص هذا القانون بالنسبة لدلول الافعال التي يجرمها من ناحية ووضوح وجسامة العقوبات التي يفرضها على القيام بهذه الاعمال من ناحية أخرى ، قد أدى إلى تجنب انشاء شركات يحظرها حتى المعنى المحتمل للنص ، لفترة طويلة من الزمن^(١١٨) .

= ومؤسسي الشركات عندما لم تضع قانوناً يضبط مسلكهم ، وركز هذا البرلمان اهتمامه على سبب واحد فقط ابتغى علاجه وهو كثرة الشركات غير الحاصلة على ترخيص حكومي واغتصابها لشكل الشركة المرخصة» .

Hunt, op. cit, p. 9

انظر كذلك :

Hadden, p. 12

(١١٥)

Gower, op. cit, p. 30 and see Pennington, op. cit, p. 7.

(١١٦)

Scott, vol. 1, p. 438, Gower, p. 32, Holdsworth, vol. 8, p. 221, Hadden, p. 11, DuBois, (١١٧) pp. 36-37

(١١٨) DuBois, p. 3 . ويلاحظ هنا أن تحديد ما إذا كان الفعل «يعتبر جريمة أم لا ، أي «يعتبر اكتئاباً حراً في مشروعات خطيرة على تجارة ورعايا المملكة» أمر يخضع لتقدير هيئات =

الفرع الثاني

المركز القانوني لشركات المال المشترك

١٥ - تمهيد وتقسيم :

لم يكن في بريطانيا عند صدور قانون الفقاقيع أي تشريع يحكم شركات المال المشترك ، كما لم يكن الفقه والقضاء قد طورا ما يسد نقص التشريع ، كما رأينا ، فبدلا من أن يقوم المشرع الانجليزي بوضع تنظيم يحكم شركات المال المشترك ، اكتفى بقانون ينص على ما هو محرم من افعال وما تستحقه من عقاب ، الامر الذي جعل منه قانونا جنائيا صرفا^(١١٩) . وأمام هذا الوضع فقد كان على القضاء والفقه ان يستخلص من القانون العمومي ، ممثلا بأحكام القضاء ، عناصر نظام قانوني خاص بالشركات المرخصة من ناحية ، ويبتدع للشركات غير المرخصة تنظيما لا يدخل مؤسسيها تحت طائلة عقوبات قانون الفقاقيع من ناحية أخرى . ولذلك فسوف نقسم هذا الفرع إلى مبحثين نتعرض في اولهما لتطور الآثار القانونية للترخيص الحكومي ، ونبين في ثانيهما الجهود التي بذلها رأس المال والفكر القانوني لتطوير شركات مال مشترك غير مرخصة .

المبحث الأول

تطور الآثار القانونية للترخيص الحكومي

١٦ - التأصل التاريخي والقانوني للشخصية المعنوية للشركة وآثار اكتسابها :

لعل من أرقى ما وصل اليه الفكر القانوني من نظريات هو ابتداء الشخصية المعنوية التي أدت إلى التمييز بين الفرد وغيره من الكائنات القانونية

= المحلفين ، مما يجعل منه مسألة واقع وبالتالي يظل الغموض دائما يحيط بمدلول الفعل المعاقب عليه ، مما أدى الى بث الرعب في قلوب مؤسسي الشركات DuBois, p. 5

DuBois, p. 3

(١١٩)

التي بنشؤها . وبينما يرجع البعض هذه النظرية إلى الرومان^(١٢٠) ، يرى البعض الآخر ان النظرية يونانية الاصل ، وأن الرومان تلقوها جاهزة عنهم^(١٢١) . وايا كان الامر ، فعلى الرغم من استخدام الرومان للنظرية ، إلا أنه نظرا لغلبة الطابع الزراعي على المجتمع الروماني ، فإن القانون الروماني لم يطور للتجارة وللمؤسسية التجارية خصائص للشخصية المعنوية التي تحتاجها^(١٢٢) . ولقد كانت الكنيسة في بريطانيا هي الجسر الذي عبرت فوقه نظرية الشخصية المعنوية الى القانون الانجليزي قادمة من القانون الروماني^(١٢٣) . ومنذ عام ١٢٤٣ مارس البابا Innocent 4 سلطة منح الهيئات التابعة للكنيسة شخصية معنوية ، تملك بمقتضاها الاموال التابعة لها ، على نحو مستقل عن الشخص الطبيعي الحائز لها ، وأعلن أن حق اصدار المرسوم اللازم لذلك تملكه الكنيسة على وجه الحصر^(١٢٤) . كانت غاية الكنيسة من هذه النظرية حل مشكلة ملكية الأموال التابعة لها ، حيث كان القانون الانجليزي يعتبر الكنيسة كالقاصر وإن من يحوز اموالها من الرهبان في مركز الوصي ، كوسيله للتمييز بين اموال الكنيسة واموال هذا الراهب ، وللتمكن من انتقال حيازة اموالها إلى الراهب الذي يعقبه^(١٢٥) . ووفقا لمنطق القانون الكنيسي فإن ديمومة شخصية الكنيسة وفقا للنظرية الجديدة لا ترجع إلى خيال أو تصور قانوني يقيم شبها بين الكنيسة والشخص الطبيعي ، وإنما ترجع إلى أن الكنيسة كالقطاع أو النهر يستمر دائما

(١٢٠) Blackstone, W., Commentaries on the Laws of England, 7th ed., Oxford, 1775, vol. 1,

p. 468.

Williston, 106

(١٢١) انظر في عرض وجهة النظر هذه في

Ibid, at p. 107

(١٢٢)

Ibid; Hadden, T. Company Law and Capitalism, London, 1972, p. 5; Encyclopedia (١٢٣)

Britanica, vol. 6, under the title Company, p. 219; Encyclopedia Americana, vol. 8,

under the title Corporations, p. 12.

Williston, p. 107; Encyclopedia Americana, op. cit, p. 12, see also Holdsworth, vol. 3, (١٢٤)

p. 470

Holdsworth, vol. 3, p. 471

(١٢٥)

في الوجود على الرغم من تجدد العناصر التي يتكون منها^(١٢٦) .

تلقف الفكر القانوني الانجليزي نظرية الشخصية المعنوية الكنسية ووجد فيها ضالته المنشوده ، لحل العديد من المشاكل التي برزت امام القضاء ، وأهمها تطبيقها على حالة الأشخاص الذين يملكون مالاً مشتركاً او امتيازاً معيناً Frauchise وذلك من اجل تنظيم ما ينشأ بينهم من علاقات وما ينجم من حقوق او التزامات^(١٢٧) . هذه الصورة البدائية للشخصية المعنوية ، تم تطبيقها على المدن وطوائف التجار في نهاية القرن الثالث عشر عندما كانت تصدر لها مراسيم ملكيه من التاج للتمتع ببعض الامتيازات ، واصبح صدور المرسوم يعني ان للمدينه أو الطائفة شخصية مستقلة عن اعضائها تمكنها من وضع انظمتها الخاصه بها وممارسة سلطات على افرادها مستمدة من سلطات التاج^(١٢٨) . ولقد امتدت هذه الشخصية بعد ذلك إلى تجار المخازن والتجار المغامرين وما أنشأوه من شركات منتظمه بمعناها السلطوي والاحتكاري ، دون أن تقوم أي حاجة إلى ترتيب آثار أخرى للشخصية المعنوية^(١٢٩) نظرا لان الاشتراك الذي تعبر عنه هذه التكوينات يقوم على وحدة التعليمات التي يخضعون لها، ويظل لك تاجر حق الاتجار بمفرده داخلها ، كما رأينا. ولهذا ، فحتى أواخر القرن الخامس عشر ، لم تكن شخصية التكوينات التجارية التي ينشؤها التجار تنفرد بخصائص تميزها عن غيرها من التكوينات المدنية^(١٣٠). ومع ظهور شركات المال المشترك خلال القرن السادس عشر ، أخذت التراخيص الصادره بانشاء الشركات تنص صراحة على منح الشخصية المعنوية لها بالاضافه إلى الامتيازات الاحتكاريه والسلطات الحكوميه التي لها حق

Ibid, p. 471

(١٢٦)

Ibid; Williston, p. 107; Encyclopedia Americana, op. cit, p. 12

(١٢٧)

Carr, pp. 172, 176, Holdsworth, vol. 1, p. 341, vol. 3, p. 379, vol. 8, p. 193; Levy, p. (١٢٨)

13, Williston, pp. 108-109; Brodhurst, p. 60; Scott, Vol. 1, p.5

Williston, p. 108, Brodhurst, p. 72; Holdsworth, vol. 8, pp. 199-200, Gower, pp. 23-24 (١٢٩)

Ibid

(١٣٠)

ممارستها^(١٣١) . وحتى عام ١٦١٢ فقد استقر في الفكر القانوني الانجليزي معالم واضحة للشخصية المعنوية بوجه عام ، ومنها شخصية الشركة ، بينها القاضي Coke في حكمه الشهير في قضية Sutton's Hospital Case^(١٣٢) على النحو التالي : بدأ القاضي حكمه بأن أطلق على كافة الاشخاص المعنوية اصطلاح Corporations وبين بعد ذلك ان كافة الاشخاص المعنوية ايا كانت طبيعتها أو غايتها يمكن أن تنشأ بمرسوم من التاج أو بقانون من البرلمان ، أو بالممارسة الفعلية لنشاط الشخصية المعنوية لفترة يمكن معها وصف طريق الشئ هذا بالتقادم^(١٣٣) . لكن القاضي من ناحية أخرى ، اشترط لقيام الشخصية المعنوية أن يكون لها اسم تنشأ تحته وموطن تنتمي اليه : وفي هذا يقول :

"The essence of Corporations, to be Incorporated as person's natural, is a name by which they are Incorporated and a place, for without a place no Corporation can be made"^(١٣٤) .

ويقرر القاضي كوك بعد ذلك ، أنه بمجرد قيام الشخصية المعنوية ، فإن هنالك آثار تترتب بحكم القانون مباشرة ودون حاجة إلى النص عليها في سنداتائها ، وهي^(١٣٥) : حق التمليك والشراء وأهلية التقاضي وحق الديمومة والبقاء وحق

Holdsworth, vol. 8, p. 210, Schmitthoff, pp. 88-89· Williston, p. 110; Levy, pp. 22-23; (١٣١)

Gower, p. 24, Encyclopedia Britanica, op. cit, p. 219, Encyclopedia Americana, op.

cit, p. 12.

(1612) 10 Co. Rep. p. 1a

(١٣٢)

(١٣٣) ويلاحظ أن طريق نشوء الشخصية المعنوية بالتقادم هو وسيلة لايجاد أساس لبعض التكوينات القانونية التي مارست نشاط الشخصية المعنوية ، كالمدينة مثلاً ، منذ أمد طويل ، وقبل أن يمارس ملوك النورماند هذه الصلاحيات وهو نفس المبدأ الذي أشارت إليه قضية : Buckland v. Fowcher (1486) واستند إليها القاضي كوك في حكمه عندما اقتبسها في ص (27a) من الحكم المشار إليه في الهامش السابق . وهذا ما جرى عليه العمل في القانون الروماني أيضاً . انظر في ذلك : Williston, p. 114, Holdsworth, vol. 2, pp. 477-478.

Sutton's Case (1612) 10 Co. Rep. p. 22b.

(١٣٤)

Ibid., p. 30

(١٣٥)

التوقيع بخاتم خاص بها^(١٣٦) وحق اصدار التعليمات ordinances .

تلك هي المزايا التي تتمتع بها شركة المال المشترك التي تنشأ بترخيص حكومي ، وفقا لما تطور اليه القانون العمومي في بريطانيا ، ولكن شأنها في ذلك شأن باقي الاشخاص المعنوية الاخرى . أما بالنسبة لتداول اسهم الشركة والمسؤولية المحدودة للشركاء ، فلم تكن تطرح على القضاء في تلك الفترة ، وإنما بدأت تثير العديد من الاشكالات القانونية في وقت لاحق .

١٤٧ - قابلية اسهم الشركة المرخصة للتداول

تطورت شركات المال المشترك في بريطانيا عن الشركات المنتظمة ، ليتكون لها تدريجيا رأس مال دائم يتم جمعه من مساهمات المشتركين فيها . ولقد تنامي مع هذه الممارسة ، قيام الشريك ببيع اسهمه في الشركة ، حتى اذا ما شاع تداول الاسهم أخذت الصعوبات القانونية التي تثيرها في الظهور ، وهي في الاساس ترجع إلى بنیان النظام القانوني الأنجلوسكسوني ، الذي يقوم على وجود نوعين من القضاء هما قضاء العدالة وقضاء القانون ، وتطور نوعين من القواعد القانونية هما قواعد العدالة وقواعد القانون^(١٣٧) . وعلى الرغم من

(١٣٦) وترجع فكرة التوقيع بخاتم الى الفترة التي كانت تسود فيها الأمية في بريطانيا ، حيث كان الفرد يستخدم خاتماً يصنعه لتوقيعه ، لأنه لا يحسن القراءة والكتابة ، وعندما ظهرت الشخصية المعنوية ، كان لابد لها من خاتم توقع به أيضاً ، شأنها في ذلك شأن الأمي ، ومع تلاشي هذه العادة لدى الأفراد بسبب انتشار التعليم ، ظل الخاتم مصاحباً للشخصية المعنوية ، كحق من حقوقها ، بحيث أصبح من يحمل هذا الخاتم للتوقيع عنها وكيلاً لها : انظر في ذلك :

Williston, p. 118; Carr, p. 173.

(١٣٧) تعتبر الفترة من القرن الحادي عشر الى القرن الثالث عشر ، فترة التشكيل لقواعد القانون العمومي الانجليزي Common Law . ولقد نشأت هذه القواعد من الاعراف المشتركة للمقاطعات والقوانين الانجليزية ، وطورتها محاكم القانون التي أنشأها الملك للفصل في المنازعات بين الناس . كانت هذه القواعد في البداية مرنة وغير شكلية ، وفي فترة لاحقة سيطر عليها نظام صيغ الدعاوي وشكلياته الجامدة ، حيث تم تقنين هذه الصيغ عام ١٢٥٨ ، وأدى ذلك الى مزيد من الجمود بحيث أصبح من السهل ضياع حق الفرد إذا =

وجود هذه الصعوبات النظرية ، الا أنها لم تظهر في البداية للعيان ، وذلك لعدم عرض منازعات خاصة بانتقال الاسهم على القضاء ، الامر الذي أدى إلى رواج تداول الاسهم خلال الفترة الاخيره من القرن السابع عشر وبداية القرن الثامن عشر ، دون أن تشكل هذه الصعوبات عائقاً لها . وتتركز الصعوبات النظرية هذه في تحديد طبيعته القانونيه لحق الشريك في مواجهة الشركه ، الامر الذي يترتب عليه تحديد الوسيله التي يتم بموجبها نقل ملكية هذه الاسهم . وظف قانونيو العدالة فكرة الترسـت Trust^(١٣٨) لحل مشكلة طبيعة الاسهم ، ورأوا في الشركة شخصاً يملك رقبه المال ، أما منافعه فتكون

= أخطأ محامي في اختيار صيغة الدعوى الملائمة للمطالبة بحقه ، أو إذا لم يجد واحدة من الصيغ المحددة للدعوى مناسبة لهذه المطالبة . وقد أدى هذا الوضع الى تظلم أصحاب الشأن الى الملك للحصول على حقوقهم ، وكان الملك يحيل هذه التظلمات الى مستشاره ليفصل بها وفقاً لما يراه عادلاً . ومع نهاية القرن الرابع عشر تبلور قضاء العدالة ، واستقل به المستشار Chancellor مع بداية القرن الخامس عشر حيث أصبح يطلق عليه قضاء المستشار Chancery Court ، أو قضاء العدالة Court of Equity نظراً لأنه يطبق العدالة كما يراها ، باعتباره من رجال الدين ، لانصاف الناس من ظلم القانون . ومع تدوين أحكام محكمة العدالة ونشرها ، أصبحت تأخذ بنظام السوابق شأنها في ذلك شأن القانون العمومي ، وأصبح في بريطانيا نوعان من القواعد : قواعد العدالة وقواعد القانون . وكان الأساس الذي ينبثق منه حكم قاضي العدالة هو : على فرض أنه ليس للمدعي حق في مواجهة المدعى عليه من وجهة نظر القانون ، فهل من الناحية الضميرية ومنطق العدل للمدعى عليه حق في الاحتفاظ بما يطالب به المدعي ؟ ولذلك فقد كان يطلق على المحكمة قضاء الضمير Court of Conscience . انظر في هذا الموضوع :

Holdsworth, op. cit., vol. 1, Chap. 5; vol. 4, pp. 407-408; vol. 5, pp. 215-338; vol. 6, pp. 518-551; vol. 9, pp. 335-408; vol. 12, pp. 178-330; vol. 13, pp. 574-668; vol. 16, pp. 5-135; Baker, H., An Introduction to English Legal History, London, 1971, pp. 45 et seq; Maudsley, R.H., Hanbury's Modern Equity, London, 1969, pp. 415 et seq; Maitland, F.W., Equity, Reprinted, Cambridge, 1969, p. 1-4.

انظر محمد حموري ، مجلة نقابة المحامين الأردنيين أبحاث / ٣ / ١٩٧٨ ص ٣٠ وما بعدها .

Williston, op. cit 150

(١٣٨)

يده عليها كأمين Trustee، ويكون الشركاء وحدهم اصحابها Beneficiaries^(١٣٩)، تمثل اسهم كل منهم مقدار ما يملكه من منفعة على هذا المال، له بمقتضاها حق اقتضاء الارباح التي تستحقها، في حين تظل الشركة مالكا للرقبة فحسب. وعلى هذا النحو يستطيع صاحب المنفعة أن يتصرف في المقدار الذي يملكه منها ممثلاً في اسهمه ويظل المال الذي تمثل هذه الاسهم مقدار المنفعة فيه تحت يد الشركة بصفتها مالكا للرقبة^(١٤٠). ويلاحظ هنا ان مصلحة الشريك على النحو الذي تصوره العدالة يعتبر في القانون العمومي

(١٣٩) ترجع فكرة الـ Trust الى أيام الحروب الصليبية، إذ على الرغم من أن جنود قادة الحملات الصليبية كانوا يطمعون بامارات وممالك في الشرق، إلا أنهم كانوا يخشون العودة خائينين. ولذلك فقد كان الصليبي، كوسيلة لاستمرار انتفاعه وأولاده بعقاراته، ينقل ملكية هذه العقارات الى شخص آخر بالطرق القانونية ويتفق مع هذا الأخير على أن تبقى منافع العقارات له وبه أمانة عليها. وعندما استخدمت هذه الوسيلة للتحايل على قانون الملكية العقارية والتهرب من رسم الأيلولة صدر عام ١٥٣٥ قانون المنافع Statute of Uses 1535 ليعترف بأن ملكية العقار للأمين وحده أي الـ Trustee لا ينافيه فيها أحد. لكن قضاء العدالة اعترف للمنتفع Beneficiary بحق المنفعة على العقار لأن الضمير يأبى أن يفيد الأمين من عجز القانون عن حماية المنتفع. وهكذا أصبحت ملكية العقار مملوكة للأمين من وجهة نظر القانون، لكن العدالة جردت هذه الملكية من مضمونها عندما اعترفت للمنتفع بحق منافعها، ولتقصر حق الأمين على ملكية الرقبة فقط. وجد محاموا العدالة في هذا الفكر مجاًلاً خصباً ليطبقوه على كل أمر مستحدث في الحياة العملية لا توجد سابقة للفصل فيه وفقاً للقانون العمومي، وذلك كوسيلة لتوسيع مجال اختصاصهم، الأمر الذي وسع فكرة الترسـت لتشمل العديد من المجالات ومنها مجالات الاسهم في الشركات. ويلاحظ أن فكرة الترسـت والوسائل التي ابتدعها قضاء العدالة لحمايتها كانت مقصورة على العقارات، لكنها بعد ذلك امتدت الى المنقولات عن طريق القياس، وظل حق المنتفع مجرد حق شخصي وحق الأمين حقاً عينياً حتى منتصف القرن العشرين. انظر في ذلك، Lawson, F.H., Remedies of English Law, London, 1973, p. 191 et seq; Waters, D., The Constructive Trust, London, 1964, pp. 24 et seq., Keeton, G.W., The Law of Trusts, 9 th ed. London, 1973, p. 4 et seq.; Lawson, F.H., Introduction to the Law of Property, Oxford, 1958, p. 45, Maitland, Equity, op. cit, pp. 106, et seq.;

محمد حموري، مجلة نقابة المحامين، المرجع السابق ص ٣٧ - ٤٣.

Child v. Hudson's Bay Co. (1723) 2, p. Wms, p. 207

(١٤٠)

Chose in action^(١٤١) أي من الحقوق التي ينبغي تدخل القضاء للحصول عليها ، وبعبارة أخرى تعتبر حق دائني ، وهو أمر لم يكن القانون العمومي قد اعترف بقابليته للحواله حتى ذلك الوقت^(١٤٢) . ومن ناحية أخرى ، فإذا كان هذا التعارض بين العدالة والقانون يمكن التغلب عليه عن طريق تقديم العدالة^(١٤٣) ، فإن هناك تعارض بين العدالة والقانون يصعب معه تقديم العدالة ، وذلك عندما تكون اموال الشركة كلها أو بعضها اموالا عقارية : فوفقا للقانون العمومي فإن اسهم الشركة التي تتكون اموالها من عقارات تعتبر اموالا عقارية ، الامر الذي يتطلب القانون العمومي لانتقال ملكيتها من يد إلى أخرى اتباع الاجراءات ودفع الرسوم التي يقضي بها قانون الملكية العقارية^(١٤٤) . وللقضاء على هذه الصعوبة ، كان لا بد من النص في سند انشاء الشركة ، على أن تعامل الاموال العقارية التي تملكها لغاياتها التجارية كالاموال المنقولة ، من حيث الاكتفاء بقيد انتقال الاسهم في دفاتر الشركة كوسيلة لنقل ملكيتها^(١٤٥) . ولقد تضمنت تراخيص العديد من الشركات

Gower, p. 25

(١٤١)

Holdsworth, vol. 8, p. 116-119

(١٤٢)

(١٤٣) في القانون الانجليزي ، إذا تعارضت العدالة مع حكم القانون العمومي ، فإن منطق العدالة يجب أن يسود :

Where Equity was in Conflict with Common Law, Equity should prevail.

ولقد تقرر هذا المبدأ منذ عام ١٦١٥ عندما نشأ الصراع بين القاضي Coke رئيس قضاء القانون العمومي والقاضي Ellesmere رئيس قضاء العدالة ، حول القواعد التي يجب أن تسود إذا ما تعارض منطق العدالة مع حكم القانون العمومي . ولقد وصل هذا الصراع ذروته في قضية Earl of Oxford's Case (1615) 1 Rep. Ch. p1. حيث تعارضت أوامر القاضيين ، مما أدى الى رفع الأمر الى الملك جيمس الأول ، الذي قرر بناء على نصيحة نائبه العام Bacon ، بأنه عند الخلاف فإن منطق العدالة يجب أن يسود . انظر في ذلك :

Maudsley, R.H., Hanbury's Modern Equity, 9th ed. London, 1969, p. 14; Petit, P.H., Equity and the Law of Trust, 2nd ed. London, 1970, p. 7.

Townsend v. Ach, (1745) 3 Atk., p. 336

(١٤٤)

Williston, p. 150; see also Gower, p. 25

(١٤٥)

نصوصا لتمكين اسهمها من التداول ، وتم مثل هذا التداول منذ اواخر القرن السادس عشر^(١٤٦) . وكما سنرى ، فقد استرعى قانون الفقايح انتباه القانونيين ومؤسسي الشركات إلى أهمية الترخيص الحكومي ، وما يمكن أن يقدمه من حلول إذ عندما غابت هذه الحقيقة فترة طويلة من الزمن ، دفع الكثيرون ممن عاقبهم القانون الجديد ثمن تجاهلها .

١٨ - نظرية المسؤولية المحدودة للشركاء

عرف القانون الانجليزي نظرية المسؤولية المحدودة منذ النصف الاول من القرن الخامس عشر^(١٤٧) ، بعد أن عبرت القنال قادمة من اوروبا^(١٤٨) . وقد طبق القضاء الانجليزي هذه النظرية على الجامعات ، مقررًا أن الحكم الصادر عليها ، لا يمكن تنفيذه الا على الاموال الخاصة بها^(١٤٩) . وبالتدريج انتقلت النظرية إلى مجال شركات المال المشترك التوازر العناصر القانونية الاخرى التي مكنت من ازدهار هذه الشركات . ويلاحظ انه لا توجد في مجموعات احكام القضاء الانجليزي احكام تناولت المبدأ في مجال الشركات قبل عام ١٦٦٨ ،

Such as: Mines Royal Company (1568), African Company (1661), Royal Fishery (١٤٦) Company (1677), referred to in Holdsworth, vol. 8, p. 203, note, 1; East India Company in (1679) referred to in Williston, p. 155; see also Hunt, p. 4; Scott, vol. 1, 443.

ولقد استمر تطبيق مبدأ اخضاع أسهم الشركات التي تتكون أموالها من العقارات الى نفس اجراءات نقل الملكية العقارية حتى صدور الحكم في قضية :

Bligh v. Brent (1837) 2 Y and C p. 268

كما يلاحظ أن روح فكرة الترسد القديمة لا تزال حتى الوقت الحاضر تسيطر على تصرفات المديرين في شركات المساهمة .

Holdsworth, vol. 3, p. 484; DuBois, p. 94; Gower, p. 26 (١٤٧)

DuBois, p. 94 (١٤٨)

(١٤٩) ويشير كل من الأستاذ دوبيوز (ص ٩٤ هامش ٤٦) والأستاذ هولدرزورث (ص ٤٨٤ هامش ٦٠٥) الى أن القضاء الانجليزي طبق النظرية في حكمين أحدهما صدر في عام ١٤٤٠ والآخر عام ١٤٤١ .

الامر الذي يحمل على الاعتقاد انه جرى العمل قبل ذلك التاريخ على اعتبار الترخيص الحكومي المنشئ للشركة ، معف للشركاء المساهمين من المسؤولية عن ديون الشركة^(١٥٠) . وفي عام ١٦٦٨ ، صدر الحكم الشهير في قضية *Edmunds V. Brown*^(١٥١) ليؤكد المبدأ عندما قررت المحكمة ان توقيع مدراء الشركة على سند الدين بصفقتهم مديرين لا يجعلهم مسؤولين مسؤوليه شخصيه عن ديون الشركة ، لاستقلال شخصية الشركاء عن شخصيتها ، الا أنه يظل للدائنين الحق في اقتضاء الدين من الشركاء ، اذا كان سند انشاء الشركة ينص على ان لها الحق في مطالبة الشركاء بالمبالغ اللازمة لها ، وذلك عن طريق استخدام هؤلاء الدائنين لحق الشركة بالرجوع على الشركاء . ولقد ترسخ هذا المبدأ عام ١٦٧١ ، في قضية : *Salmon V. the Hamborough Company*^(١٥٢) عندما قررت المحكمة الانجليزيه العليا الزام الشركة بجمع المبلغ الذي لم تستطع الوفاء به للدائنين من الشركاء ، اعمالا للنص الوارد في سند انشائها ، وأن رئيس المحكمة سيصدر امرا الى من يرفض اجابة طلب الشركة من الشركاء يطلب اليه الوفاء بالمبلغ الذي يتناسب مع حصته من الدين ، وسيعتبر كل من لم يستجب إلى أمر رئيس المحكمة مرتكباً لجريمة تخقير المحكمة وستوقع عليه عقوبة تلك الجريمة . ويقول مؤرخ القانون الانجليزي الاستاذ هولدرزورث معلقا على الحكم انه ما دام حق الدائن في استيفاء الدين من الشركاء هو استعمال لحق الشركة بالرجوع على الشركاء استنادا إلى نص في سند انشائها ، فقد فتح هذا للشركاء باب التعاقد مع الشركة على انهم ليسوا مسؤولين عن الوفاء بديونها الا في حدود مبلغ معين ، وبالتالي التخلص من النص الوارد في سند الانشاء^(١٥٣) . لكن بعض الشركات لجأت ، كوسيله لطمأنة الدائنين وتقوية مركزها في السوق ، إلى النص في قوانين انشائها أو

Hadden, T., *Company Law and Capitalism*, London, 1972, p. 15

(١٥٠)

(1668) 1 Lev. p. 237

(١٥١)

(1671) 1 Ch. Cas., p. 204

(١٥٢)

Holdsworth, vol. 8, pp. 204-205

(١٥٣)

تجديدها على انه إذا نقص رأسمال الشركة عن مقدار دينها ، فعلى الشركاء دفع الفارق بين المبلغين بصرف النظر عن اي اتفاق لاحق تجريه الشركة مع الشركاء فيها ، حيث تم هذا بالنسبة لبنك انجلترا^(١٥٤) وشركة الهند الشرقية^(١٥٥) . ويلاحظ هنا أنه في غير الحالات التي يتضمن سند الانشاء نصا صريحا على مسؤولية الشركاء فقد كانت هذه المسؤولة محدوده^(١٥٦) .

وعلى أثر صدور قانون الفقايع عام ١٧٢٠ وما صاحبه من انهيار للعديد من الشركات تزايدت اهمية تحديد مسؤولية الشركاء^(١٥٧) في الشركة واصبحت العنصر الجاذب للشركاء على شراء اسهمها .

١٩ - استقرار عناصر النظام القانوني لشركات المال المشترك المرخصه :

سبق ان رأينا أنه حتى صدور قانون الفقايع عام ١٧٢٠ ، فقد تزايد عدد شركات المال المشترك داخل السوق الانجليزي ، وخاصة غير المرخص منها . كما بينا أنه حتى تلك الفترة ، فقد ساعد على تكاثر هذه الشركات عاملان محورهما الدولة : أولهما أنها شجعت على الاقبال على هذا النوع من الشركات عندما قامت بانشاء بعضها ورعاية بعضها الآخر ، فبدت هذه الشركات وكأنها الصورة المثلى للاستثمار ما دامت تباركها الدولة ، وثانيهما انها

5 and 6 William and Mary, C. 42, 1694, quoted in DuBois, op. cit, p. 146, see also (١٥٤) Holdsworth, vol. 8, p. 205

9 and 10 William 3. C. 20, 1698, quoted in DuBois, p. 146 (١٥٥)

Naylor v. Brown (1673) Finch, p. 83; London City Case (1680) 1 Vent, p. 351; (١٥٦) DuBois, p. 146; Williston, op. cit, p. 162;

(١٥٧) - لقد أدى انهيار الشركات الى اهتزاز الثقة بمن تبقى منها على الرغم من قدراتها الكبيرة وأخذ بعضها يتطلب ، عند اقراض البعض الآخر ، عدم الاكتفاء بمسؤولية الشركة عن الدين ، بل والحصول على ضمان شخصي من مديري هذه الشركة في الوفاء ، إذ حدث هذا عندما أقرض بنك انجلترا مبلغ ٣٠ ألف جنيه للشركة الافريقية Royal African Company عام ١٧٢٣ ، وكذلك الحال عندما أقرض شركة تأمين لندن London Assurance Company عام ١٧٢٠ . انظر : DuBois, p. 147;

لم تتدخل لتنظيم إنشاء الشركات ، وتركت الحبل على الغارب لها . ولقد كانت محصلة العاملين ان حجباً عن جمهور المستثمرين إلى حد كبير أهمية الفوارق القانونية بين الشركات المرخصة والشركات غير المرخصة . وعلى اثر الانهيار الذي لحق بسوق الشركات بعد اصدار قانون الفكاقيع ، وما نص عليه من قيود وعقوبات على انشاء شركات غير مرخصة ، بدت أهمية الشركات المرخصة واضحة للجمهور ، وأخذ الفكر القانوني بابرار المزايا القانونية التي تتمتع هذه الشركات بها .

وكما سنرى ، فقد أدت جسامه العقوبات التي نص عليها القانون الى أن لجأ مؤسسوا الشركات إلى مستشاريهم القانونيين في كل كبيره وصغيره ، الامر الذي أدى إلى أنه حتى عام ١٨٠٨ لم يشهد القانون نور التطبيق على قضية واحده^(١٥٨) . وفي غيبة التطبيق القضائي لعناصر النظام القانوني للشركات المرخصة ، فإنه يمكن اللجوء إلى الوثائق الرسمية للبرلمان والتاج لكي نستخلص من الاسباب الموجبه لانشاء الشركات وحاجاتها إلى الترخيص الحكومي المنشئ لها ، أهمية عناصر هذا النظام التي سبق بيانها ، على نحو مكن لها من الاستقرار ، لتكون الاساس الذي أخذت به قوانين الشركات في القرن التاسع عشر ، وسوف نستند في هذا الى الوثائق والمخطوطات التي قام بجمعها الاستاذ Du Bois ونشرها في كتابه عام ١٩٣٨^(١٥٩) .

في عام ١٧٢٠ أراد مستأجرو جزر البهاما Bahama Islands الحصول على مرسوم ملكي بانشاء شركة تقوم باستغلال الجزر وتجمع رأسمالها عن طرق بيع اسهم قابلة للتداول ، فتقدموا بطلب إلى التاج بذلك ، واجابهم مستشاروا الملك بضرورة بيان الاسباب التي تجعلهم لا يكتفون بافراع مشروعهم في صورة شركة عقدية Partnership فردوا بكتاب يحمل تاريخ

R.V. Dodd (1808) 9 East, p. 516

(١٥٨)

DuBois, A.B., The English Business Company After the Buble Act, 1720-1800, New

York, 1938

(١٥٩)

١٧٢١/٥/٤ يبينون فيه : ان مشروعاتهم بحاجة إلى نفقات كبيرة لا سبيل إلى جمعها الا عن طريق مساهمة عدد كبير من المشتركين يدفعهم على المساهمة امكانية بيع مساهماتهم عند الحاجة ، ومثل هذا امر غير ممكن القيام به عن طريق الشركة العقديه ، خاصة وانها تنفسخ عند انسحاب احد الشركاء أو وفاته ، الامر الذي لا يصلح معه لمثل هذا المشروع الا شركة مرخصه Chartered Company برأسمال كبير يجعل منها الترخيص شخصا مستقلا Corporation ، في حين ان الشركة العقديه تؤدي إلى جلب كافة الشركاء إلى المحكمه عند التقاضي ويتحمل كل منهم المسؤوليه عن جميع ديون الشركه ، الامر الذي لا يقبل المخاطره به أحد^(١٦٠) . ونفس هذا المعنى نجده في الطلب المقدم إلى البرلمان للحصول على قانون بانشاء شركة Fulham-Putney Bridge بتاريخ ١٧٢٦/٨/١٢^(١٦١) . وفي الطلب الذي تقدم به الى التاج البريطاني مدير الشركة الملكيه الافريقيه وآخرون للحصول على مرسوم بانشاء شركة تتولى اعمال القرصنه البحريه Privateering لحساب اسبانيا في ١٧٤٢/١٢/٦ ، ما يبين مفهوم القانونيين في تلك الفترة للشخصية المعنويه التي تترتب على المرسوم وأهمية اكتساب الشركه المنوي انشاؤها هذه الشخصيه ، يقول الطلب : «ان الشركات مخلوقات من صنع الدولة ولهذا تسمى اشخاصا معنويه ونقدم بالطلب للحصول على مرسوم بانشاء الشركه حتى يكون هناك تمييز بين الشركة بشخصها المعنوي ، وبين الاشخاص الذين تتكون منهم في أي وقت ، لأن شخصيه الشركة يمكن مقارنتها بالأنهار حيث تستمر في الوجود على الرغم من تغير مياهها»^(١٦٢) . وخلال الأربعين سنة الاخيره من القرن الثامن عشر

DuBois, pp. 90-91

(١٦٠)

(١٦١) المرجع السابق ص ٩٣ .

(١٦٢) وبعبارات الوثيقة نفسها :

"Companies are creatures of the state and therefore are called Bodies Corporate...

we are seeking to establish a chartered company because there is a distinction between a corporation in its corporate capacity, and the individuals of which it is and

= may at any time be composed, for corporations may be compared to Rivers which

أظهرت الطلبات تركيزاً واضحاً على المسؤولية المحدودة كعنصر دافع للحصول على الترخيص الحكومي بإنشاء الشركة : ففي الطلب الذي تقدمت به Warmley Company في ١٧٦٨/٧/٢٩ للحصول على قانون من البرلمان بإنشاء الشركة توضيح لأهمية المسؤولية المحدودة على النحو التالي : «في الشركات العادية العامة يكون الشريك مسؤولاً في جميع أمواله الخاصة عن الديون التي يرتبها أي شريك أثناء قيامه بأعمال الشركة . وما نسعى إليه هو أن لا يكون الشريك مسؤولاً عن ديون الشركة بأكثر من قيمة ما ساهم به»^(١٦٣) . ويوضح النائب العام الانجليزي الاسباب الدافعة لشركة Albion Flour Mill Incorporated للحصول على قانون من البرلمان بإنشاء الشركة بتاريخ ١٧٨٤/١/٢٩ بقوله «لنفرض أن الشركة قد منحت الشخصية المعنوية وقامت بتنفيذ مشروعها كشركة مشخصة وبالأموال التي تملكها ، في هذه الحالة فإن الشركة تكون مسؤولة بأموالها وحدها عن العقود التي تبرمها ، ولا يكون الشركاء الذين تضمهم مسؤولين بأموالهم الخاصة عن هذه العقود»^(١٦٤) .

= always continue the same though waters are always changing". DuBois p. 89;

ونجد نفس هذا المعنى في الطلب المقدم عام ١٧٣٠ من شركة

Leed and Copper Refiners, DuBois, p. 145;

(١٦٣) وبلغة الوثيقة :

"In Case of common partnership every man's private fortune is liable in toto for ye misconduct of any one in ye partnership transactions. What we pray is that they may not be liable beyond what they have subscribed". DuBois, p. 95.

(١٦٤) وبلغة النائب العام الانجليزي :

"Supposing a company should be incorporated and the adventure carried on by the corporation with the corporate stock, the corporate stock alone would be answerable to the engagements, and the individuals who may compose the corporation would not be liable in their private characters". DuBois, pp. 95 96.

والمتمحصر للطلبات التي جمعها الأستاذ دوبيز في كتابه يجد أن العديد من الشركات قد ركزت على الاسباب السابقة ، المرجع السابق صفحات ٩٦ - ١٠٠ .

وهكذا فإنه مع عبور القرن التاسع عشر كان هناك استقرار في العناصر القانونية التي تتميز بها الشركات التي تنشأ بترخيص حكومي ، وخاصة عنصر المسؤولية المحدوده ، حيث لم تستطع الشركات غير المرخصه التمتع بهذه الميزة حتى صدر قانون خاص بها عام ١٨٥٥ ، كما سنرى .